لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الأربعون
روما، إيطاليا، 7–11 أكتوبر/تشرين الأول 2013
الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية **النسخة الثانية (2013)**

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

mi019a

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الإطار الاستراتيجي العالمي

للأمن الغذائي والتغذية

النسخة الثانية – أكتوبر/تشرين الأول 2013

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها. والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي.[i]

بيان المحتويات

أولاً – مقدمة ومعلومات أساسية 3
ألف– إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، ورؤيتها، والأدوار المنوطة بها 3
باء– طبيعة الإطار الاستراتيجي العالمي وغرضه وعملية بلورته 4
جيم– التعريفات 6
ثانيا – الأسباب الجذرية للجوع، والدروس المستفادة، والتحديات المقبلة 7
ألف– الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية 7
باء– التجارب السابقة والدروس المستفادة 9
جيم– التحديات الناشئة والتطلع نحو الأمام 11
ثالثاً – الأسس والأطر الشاملة 12
ألف– الأهداف الإنمائية للألفية 12
باء– الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن دعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني 12
جيم– مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام 13
دال– الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني 13
هاء– المنتديات رفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة: 13
واو– إطار العمل الشامل المُحدَّث للأمم المتحدة 14
زاي– أطر ووثائق أخرى 15
رابعاً – توصيات للسياسات والبرامج وتوصيات أخرى 16
ألف– النهج المزدوج المسار 16
باء– زيادة الاستثمارات التي تراعي أحوال أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة 18

موازمبيق: وكالات الأمم المتحدة تضافر جهودها لمساعدة المزارعين 20
جيم– مواجهة التقلب المفرط في أسعار الأغذية 21
ما هو نظام معلومات الأسواق الزراعية؟..... 24
دال– التصدي لقضايا المساواة بين الجنسين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية 24
تحسين حصول المرأة على التمويل في اليمن..... 26
هاء– زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية..... 20
واو– التغذية 29
شراكة الأمم المتحدة للقضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال (ريتش) حالة بنغلاديش..... 31
زاي– حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات 32
حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات 34
حاء– التصدي للأزمات الممتدة بشأن الأمن الغذائي والتغذية..... 35
طاء– الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية..... 36
ياء– الأمن الغذائي وتغير المناخ 39
خامسا– الاتحاد والتنظيم لمحاربة الجوع..... 43
ألف– الإجراءات الأساسية على المستوى القطري..... 43
البرازيل – قصة نجاح في إعطاء الطابع المؤسسي للتنسيق بين وزارات متعددة ومشاركة المجتمع المدني لمواجهة انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز الحق في الغذاء 46
باء– تحسين الدعم الإقليمي للتدابير الوطنية والمحلية..... 47
البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا..... 49
جيم– تحسين الدعم العالمي للتدابير الإقليمية والوطنية، والاستجابة للتحديات العالمية 49
دال– لكي يحدث ذلك: ربط السياسات والبرامج بالموارد..... 52
البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي 54
هاء– الرصد والمتابعة 54
سادساً– المسائل التي قد تستوجب مزيداً من الاهتمام..... 58
حواشي ختامية 59

الفصل الأول: مقدمة ومعلومات أساسية

يعاني اليوم ما يقارب 925 مليون شخص من الجوع، كما يعاني أكثر من 200 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية. وقد أدت الأزمة الغذائية في الفترة 2007-2008، وما أعقبها من أزمة مالية واقتصادية في 2009، والتي لا تزال مستمرة في 2012، إلى استرعاء الاهتمام البالغ للتحديات اليومية التي تواجهها ملايين الأسر في جميع أنحاء العالم في محاولتها التغلب على الجوع والفقر، والبحث عن سبل معيشة مستقرة تكفل لها حياة عادلة وكريمة[1] وبرغم الجهود التي بذلها كثيرون، والتزام المجتمع الدولي في إعلان الألفية بخفض نسبة الأشخاص المتضررين من الجوع إلى النصف بحلول 2015، لا يزال الجوع وسوء التغذية المستمران يمثلان القاسم المشترك للملايين من البشر.

ألف- إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، ورؤيتها، والأدوار المنوطة بها

وفي مواجهة تصاعد معدلات الجوع وتجزّؤ حوكمة الأمن الغذائي والتغذية، اتفقت الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي أثناء الدورة الرابعة والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول 2008 على الشروع في عملية إصلاح طموحة. وهذا الإصلاح الذي صادقت عليه جميع الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي عام 2009[2]، يعيد تحديد رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي والأدوار المنوطة بها، بهدف تشكيل "المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة الملتزمين من أجل العمل معاً بصورة منسقة لدعم العمليات القطرية بغية القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية جمعاء".

وعضوية لجنة الأمن الغذائي مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أو الدول غير الأعضاء في المنظمة المندرجة في عداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويشمل المشاركون فيها: ممثلين عن وكالات وأجهزة الأمم المتحدة ذات ولاية محدّدة في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛ والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشبكاتها؛ ونظم البحوث الزراعية الدولية؛ والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية؛ وممثلين عن اتحادات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة. ويتمّ اعتماد قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي على أساس توافق بين الدول الأعضاء التي تتمتع وحدها بحقوق التصويت.

وتتمثل رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد عملية الإصلاح في "السعي إلى بناء عالم متحرّر من الجوع تقوم فيه البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني"[3] وقد تمّ تعريف الأدوار الرئيسية المنوطة بلجنة الأمن الغذائي العالمي، والمقرَّر تنفيذها بصورة تدريجية، بتوفير منبر للتشجيع على تنسيق أفضل على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني؛ وتعزيز التقارب بين السياسات؛ وتيسير الدعم وتقديم المشورة إلى البلدان والأقاليم؛ وتعزيز المساءلة وتقاسم الممارسات الفضلى على مختلف الأصعدة[4].

وتدعم المناقشات وعملية اتخاذ القرارات في لجنة الأمن الغذائي خبرةٌ منظمة من خلال إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى بحيث تكون قرارات اللجنة وتوصياتها مبنيّة على أدلّة متينة وعلى أحدث المعارف. وأنشأ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة لجنة الأمن الغذائي العالمي كلجنة تستضيفها المنظمة، مع أمانة مشتركة تتألّف من المنظمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي.

وقد دعيت الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى تنظيم نفسها بصورة مستقلة من أجل تسهيل تفاعلها وعملها مع اللجنة، وهذا ما أدّى إلى إنشاء آلية المجتمع المدني، وآلية القطاع الخاص. وفي الوقت ذاته، تجري بلدان، ومنظمات إقليمية، وآليات عديدة مناقشات نشطة بشأن سبل تعميق التزامها وارتباطها بمبادرات لجنة الأمن الغذائي العالمي ومداولاتها.

باء- طبيعة الإطار الاستراتيجي العالمي وغرضه وعملية بلورته

إن الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية وثيقة واحدة حية، من المقرر اعتمادها من جانب الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي. ويتمثل غرضها في تحسين التنسيق، وتوجيه العمل المنسّق الذي تقوم به مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وسوف يتّسم الإطار الاستراتيجي العالمي بالمرونة بحيث يتكيّف مع الأولويات المتغيّرة. وتتمثل القيمة المضافة الرئيسية للإطار الاستراتيجي العالمي في إتاحة إطار شامل ووثيقة مرجعية مفردة تتضمن توجيهات عملية حول التوصيات الأساسية بشأن الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والتي تمت المصادقة عليها من خلال الملكية الواسعة، والمشاركة والمشاورات بشأنها التي أتاحتها لجنة الأمن الغذائي العالمي.

والإطار الاستراتيجي العالمي صك غير ملزم قانوناً. وهو يوفّر خطوطاً توجيهية وتوصيات لتحفيز العمل المتسق على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية من جانب طائفة كاملة من أصحاب المصلحة، مع التأكيد في نفس الوقت على المسؤولية الأولية التي تقع على كاهل الحكومات، والدور المركزي للملكية القطرية لبرامج مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

والإطار الاستراتيجي العالمي يشدّد على اتساق السياسات، وهو موجه إلى صانعي القرارات وواضعي السياسات المسؤولين عن مجالات السياسات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الأمن الغذائي والتغذية، مثل التجارة والصحة والموارد الطبيعية والسياسات الاقتصادية والاستثمارية. وينبغي تفسير وتطبيق هذه الخطوط التوجيهية والتوصيات بما يتّفق مع السياسات والنظم القانونية، والمؤسسات الوطنية. وكذلك، ينبغي للإطار الاستراتيجي العالمي أن يكون أداة مهمة لتزويد التدابير التي يتخذها صانعو السياسات والقرارات، والشركاء في الموارد، ووكالات التنمية والوكالات الإنسانية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية، ومؤسسات البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع

الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين العاملين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية، والإقليمية والقطرية.

ويوحّد الإطار الاستراتيجي العالمي التوصيات ذات الصلة التي تمّ اعتمادها في الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي، ويأخذ في الاعتبار أطراً، وخطوطاً توجيهية، وعمليات تنسيق أخرى قائمة على جميع المستويات؛ والخبرات والجرد على الصعيد القطري؛ والممارسات الفضلى، والدروس المستفادة، والمعارف المبنية على إثباتات. وهو يهدف إلى أن يعكس – على نحو غير شامل – حالة التوافق القائمة بين الحكومات، مع مدخلات من جانب الطائفة الكاملة من أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك الشركاء في الموارد، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، ومصارف التنمية، والمؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. والإطار الاستراتيجي العالمي، بصفته صكّا ديناميكيا، سوف يُحدَّث كلّ سنة لإدراج القرارات والتوصيات التي تعتمدها الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي، حسب الاقتضاء.

وتماشياً مع الولاية الممنوحة للجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي، فإن الإطار الاستراتيجي العالمي يستفيد من عدد من الأطر السابقة لغرض استكمالها وضمان الاتساق فيما بينها. وهو يستفيد بصفة خاصة من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي[5]، والإعلان الختامي للقمة العالمية للأمن الغذائي 2009[6]، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني[7] والخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[8].

وتشمل الوثائق الأخرى التي أسهمت في إعداد الإطار الاستراتيجي العالمي ما يلي، دون أن تقتصر عليه: إطار الأمم المتحدة للعمل الشامل المحدّث[9]، وبيان لاكويلا المشترك لمجموعة الثمانية (G–8) بشأن الأمن الغذائي العالمي[10]، والتقييم الدولي للمعرفة والعلم والتكنولوجيا في المجال الزراعي من أجل التنمية[11]، وإطار وخارطة طريق تحسين الاستفادة من التغذية[12] والإعلان الختامي للمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية[13]. وبالإضافة إلى الأطر العالمية، فقد أسهم عدد من الأطر الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا[14] أيضا في إعداد الإطار الاستراتيجي العالمي.

جيم- التعريفات[i]

الأمن الغذائي[ii]

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها. والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي[15].

حق الحصول على غذاء كاف

أقرت الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[16] لعام 1966:

"... بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء (...) وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية" (الفقرة 1، من المادة 11)، وكذلك "الحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع" (الفقرة 2، من المادة 11).

وقد أعطت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[17] تعريفاً للحق في غذاء كافٍ على النحو التالي:

"يتحقق الحق في غذاء كافٍ عندما يتمكن كل رجل وامرأة وطفل، بمفردهم أو مع آخرين، من الحصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات على غذاء كافٍ أو على وسائل شرائه. وفحوى الحق في الغذاء الكافي يقتضي (...) توافر الأغذية كمّاً ونوعاً بدرجة تكفي لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، على أن تكون خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى (...). وتشمل إمكانية الحصول عليه الإمكانية الاقتصادية والمادية على السواء."

---

[i] لغاية هذه الوثيقة، تشمل الإشارة إلى صغار منتجي الأغذية أو إلى أصحاب الحيازات الصغيرة، أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين في مجالي الزراعة والأغذية، والصيادين التقليديين، والرعاة، والسكان الأصليّين، والذين لا يملكون أراضٍ. وينبغي إيلاء أهمية خاصة إلى النساء والشباب (وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي، CFS:2009/2 Rev.2, p. 11, ii).

[ii] سوف تنظر الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي في خيارات لتوحيد واتساق المصطلحات المتصلة باستخدام "الأمن الغذائي"، و"الأمن التغذوي"، و"الأمن الغذائي والتغذية"، و"الأمن الغذائي والتغذوي". وبانتظار قرار بشأن هذا التوحيد من جانب الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي، فإن المسودة الأولى من الإطار الاستراتيجي العالمي سوف تستخدم مصطلح "الأمن الغذائي والتغذية"، على أن يُحدَّث باستمرار على مدار الوثيقة في النسخ المقبلة عند الضرورة.

الفصل الثاني: الأسباب الجذرية للجوع، والدروس المستفادة، والتحديات المقبلة

ألف- الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية

من الضروري فهم الأسباب الهيكلية والأساسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من أجل تحديد ووضع أولويات التدابير اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والحق في غذاء كاف لجميع الناس. وترد أدناه قائمة دلالية، وغير شاملة، للعوامل التي قد تساهم في الجوع وسوء التغذية والتي تم جمعها من مجموعة واسعة من المصادر[18]:

(أ) الحوكمة

(1) غياب هيكليات الحوكمة الملائمة لضمان الاستقرار المؤسسي، والشفافية، والمساءلة، وحكم القانون، وعدم التمييز، ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات فاعلة ويدعم الحصول على الأغذية والوصول إلى مستويات معيشة أعلى؛

(2) الحروب، والنزاعات، وغياب الأمن وهي عوامل تؤدي دوراً رئيسياً في تعميق الجوع وانعدام الأمن الغذائي؛ وفي الدول الهشة، تعمل النزاعات، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات على تفاقم انعدام الأمن الغذائي؛

(3) عدم وجود التزام سياسي رفيع المستوى على نحو ملائم، وعدم ترتيب أولويات مكافحة الجوع وسوء التغذية على نحو ملائم، بما في ذلك الفشل في تنفيذ التعهدات والالتزامات السابقة، ومساءلة غير كافية؛

(4) اتساق غير ملائم في مجال وضع السياسات وترتيب الأولويات في السياسات، والخطط، والبرامج، والتمويل لمواجهة الجوع، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، مع التركيز بصورة خاصة على السكان الأضعف والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛

(5) خدمات حكومية غير ملائمة في المناطق الريفية، ومشاركة غير كافية من جانب ممثلي المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على سبل المعيشة فيها؛

(6) تجزّؤ التعاون والتمويل، وتشتّت المساعدة في عدد كبير من المشاريع التي تفتقر إلى الحجم لتؤثر بشكل ملحوظ، وتثقل تكاليف الإدارة المرتفعة.

(ب) المسائل الاقتصادية وقضايا الإنتاج

(1) الفقر وعدم إمكانية الوصول إلى الغذاء، غالبا نتيجة ارتفاع البطالة والافتقار إلى العمل اللائق؛ وغياب نظم الحماية الاجتماعية؛ والتوزيع غير المنصف للموارد الإنتاجية كالأرض، والمياه، والائتمان، والمعرفة؛ والقوة الشرائية غير الكافية لدى العمال ذوي الأجور المنخفضة وفقراء الريف والحضر؛ وانخفاض إنتاجية الموارد؛

(2) نمو غير كاف في الإنتاج الزراعي؛

(3) إن عدم وجود نظام تجاري متعدّد الأطراف منفتح، وغير تمييزي، ومنصف، وخالي من الممارسات المخالفة، وشفاف يشجّع الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية، قد يساهم في انعدام الأمن الغذائي في العالم؛

(4) انعدام الأمن المستمر لحيازة الأراضي والحصول على الأراضي، والمياه، وغيرها من الموارد الطبيعية، خاصة بالنسبة للنساء المزارعات؛

(5) عدم كفاية الاستثمارات الدولية والوطنية في القطاع الزراعي والبنية التحتية الريفية، لا سيما بالنسبة لصغار منتجي الأغذية؛

(6) عدم كفاية فرص وصول المنتجين إلى التكنولوجيات، والمدخلات، والمؤسسات ذات الصلة؛

(7) عدم كفاية التركيز على الإنتاج الحيواني في النظم الزراعية؛

(8) عدم وجود بنية تحتية ملائمة لتقليص خسائر ما بعد الحصاد، وتوفير النفاذ إلى الأسواق؛

(9) مستويات عالية من هدر الأغذية؛

(10) غياب المساعدة الفنية الشاملة الموجهة إلى منتجي الأغذية.

(ج) المسائل الديموغرافية والاجتماعية

(1) عدم إيلاء اهتمام كافٍ إلى دور المرأة ومساهمتها، ونقاط ضعفها الخاصة في ما يتعلّق بسوء التغذية، ومختلف أشكال التمييز القانوني والثقافي التي تعاني منها؛ وهي تشمل أوجه الضعف التغذوي للنساء والأطفال، والتي قلّما تُعالَج بصورة ملائمة؛

(2) التغيرات الديموغرافية: النمو السكاني، والتوسع العمراني، والهجرة من الريف إلى الحضر، والعمالة الريفية، وغياب الفرص لتنويع سبل المعيشة؛ وتزايد عدم التكافؤ بين فئات السكان داخل البلدان؛

(3) الافتقار إلى نظم حماية اجتماعية فعالة، بما في ذلك شبكات الأمان؛

(4) التهميش والتمييز ضد الفئات الضعيفة مثل السكان الأصليين، والمشرّدين داخلياً أو اللاجئين، والاستبعاد الاجتماعي والثقافي الذي يتعرّض له معظم ضحايا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛

(5) المحدّدات الاجتماعية لسوء التغذية، بما في ذلك الحصول على المياه الآمنة والتصحاح، ورعاية الأم والطفل، والرعاية الصحية الجيدة؛

(6) الوقاية من الأمراض المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وعلاجها: الاستهلاك غير المناسب والاستهلاك المفرط للأغذية الذي غالباً ما يصاحبه غياب المغذيات الدقيقة الأساسية، يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة للصحة، بما في ذلك سوء التغذية والبدانة؛

(7) انخفاض مستويات التعليم والإلمام بالكتابة والقراءة وتأثيره على سوء التغذية، بما في ذلك طريقة التغذية الضارة/الممارسات السلوكية؛

(8) عدم كفاية الدعم المكرس لحماية الممارسات الفضلى المتصلة بتغذية الرضّع والطفولة المبكرة.

(د) المناخ/البيئة

(1) إن عدم التأهب على نحو ملائم لمواجهة الكوارث والاستجابة إليها هو عامل يساهم في الجوع، ما يؤثر على جميع أبعاد الأمن الغذائي. ويتعرض أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وكثير منهم يعيشون في مناطق مهمشة، للأخطار الطبيعية بصورة غير متناسبة، وهم الأقل قدرة على مواجهة آثارها؛

(2) تدهور النظم الإيكولوجية واستنفاد الموارد الطبيعية، وبخاصة التنوّع البيولوجي؛

(3) آثار تغيّر المناخ على الزراعة، بما في ذلك تدهور الأراضي، وتزايد عدم اليقين بشأن غلّات المحاصيل، واشتداد الفيضانات وحالات الجفاف؛ وتأثيراته أيضاً على الفئات السكانية الأضعف؛

(4) استخدام الموارد الطبيعية على نحو غير مستدام؛

(5) عدم إيلاء انتباه كافٍ إلى إدارة مصايد الأسماك المستدامة، وإدارة الغابات وصونها، كعامل للحفاظ على مساهمتها في الأمن الغذائي.

باء- التجارب السابقة والدروس المستفادة

يتضح من النتائج التي تحققت على مدى العقود العديدة الماضية أنه على الرغم من أن انتشار الجوع وسوء التغذية قد انخفض، فإن ذلك حدث بمعدل لا يتناسب مع النمو السكاني[19]، ولهذا فقد ازدادت الأعداد الفعلية للسكان الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية بصورة مزمنة. وهذا يُبرز الحاجة إلى تركيز أكثر فاعلية من جانب كافة الأطراف الفاعلة على التحديات الأكثر إلحاحاً؛ وهي عملية قد صُمم الإطار الاستراتيجي العالمي لدعمها. ويحتاج جميع أصحاب المصلحة إلى الاستعانة بالدروس المستفادة، واستخلاص العِبَر العميقة التي يمكن وضعها في الاعتبار عند وضع استراتيجيات أكثر فاعلية للأمن الغذائي والتغذية. وتشمل هذه الدروس ما يلي، من دون أن تقتصر عليه:

(أ) يجب أن تكون البرامج الإنمائية مملوكة للبلد وخاضعة لتوجيهه؛

(ب) النظم الفعالة للحوكمة ضرورية على المستوى القطري، على أن يشارك فيها أصحاب المصلحة على جميع المستويات، وأن تضمّ مؤسسات وهيكليات، وعمليات لاتخاذ القرارات تكون فعالة، ومسؤولة، وشفافة لضمان السلام وحكم القانون، وهي عناصر أساسية في بيئة مؤاتية للأعمال؛

(ج) يجب تأكيد مشاركة النساء كعناصر فاعلة رئيسية في الزراعة، نظرا لمساهمتها المحتملة في إنتاج الأغذية التي تستهلكها البلدان النامية، مع الإنهاء في نفس الوقت للتمييز الذي يعانين منه بحرمانهن من الحصول على الأصول الإنتاجية وعلى المعرفة عن طريق خدمات الإرشاد الزراعي، والخدمات المالية التي تسفر عن انخفاض الإنتاجية وتوسيع نطاق الفقر؛

(د) ضرورة الحؤول دون انتقال الجوع وسوء التغذية من جيل إلى جيل، بما في ذلك من خلال التعليم وتشجيع تعلّم القراءة والكتابة في صفوف النساء والفتيات؛

(هـ) ضرورة تكثيف مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية؛

(و) ضرورة تقليص المستويات العالية من خسائر ما بعد الحصاد وهدر الأغذية من خلال الاستثمار في تحسين البنية التحتية الريفية، بما فيها الاتصالات، والنقل، والتخزين، وكفاية الطاقة، وإعادة تدوير النفايات على امتداد سلسلة القيمة؛ وتقليص هدر الأغذية من جانب المستهلك؛

(ز) إن جودة الأغذية المستهلكة، وسلامتها، وتنوّعها هي عناصر مهمة، وكذلك محتواها من السعرات الحرارية؛

(ح) إن ضمان حصول الفقراء والفئات الضعيفة على الغذاء في كل الأوقات أمر يحتاج إلى برامج حماية اجتماعية موجهة وجيدة الصياغة، وإلى شبكات أمان.

(ط) ضرورة إشراك المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية بصورة وثيقة في تصميم وتخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع بما في ذلك برامج البحوث؛

(ي) ضرورة الإقرار بأهمية زيادة الاستثمارات المسؤولة من جانب القطاع الخاص في الزراعة كنشاط اقتصادي، وبخاصة دور صغار منتجي الأغذية كمستثمرين، وتعزيزها؛

(ك) من أجل عكس التراجع في نمو الإنتاجية الزراعية، وفي الوقت نفسه تفادي الانعكاسات السلبية على الاستدامة البيئية، ثمة ضرورة لتطوير التكنولوجيا ونقلها؛ وللبحوث والتطوير في القطاعين العام والخاص؛ ولخدمات الإرشاد؛

(ل) أثبتت الإدارة السليمة للنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية وكذلك الممارسات الزراعية الإيكولوجية أنها مهمة في تحسين الاستدامة الزراعية، وزيادة دخول منتجي الأغذية، وصمودهم في مواجهة تغير المناخ[20]؛

(م) أهمية المعارف المحلية في الترويج للأمن الغذائي، وبخاصة أن الأخير يتأثر بالقدرة على إدارة الأصول الطبيعية والتنوع البيولوجي ويتكيف مع التأثيرات المحلية لتغير المناخ.

جيم- التحديات الناشئة والتطلع نحو الأمام

من خلال التطلع إلى المستقبل، سيكون من الضروري مواجهة عدد من التحديات الناشئة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وتشمل هذه التحديات بصورة خاصة:

- تلبية الحاجات الغذائية والتغذوية لدى سكان الحضر والريف الذين تتزايد أعدادهم، ولديهم أفضليات غذائية متغيرة؛
- زيادة الإنتاج الزراعي المستدام والإنتاجية؛
- تعزيز القدرة على مواجهة تغيّر المناخ؛
- إيجاد حلول مستدامة للتنافس المتنامي على الموارد الطبيعية.

الفصل الثالث: الأسس والأطر الشاملة

يقدّم عدد من الأطر الشاملة مبادئ واستراتيجيات رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وهي تشمل خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي[21]، والإعلان الختامي للقمة العالمية للأمن الغذائي 2009[22]، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، وكذلك إطار العمل الشامل التابع للأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي أقرّ الحق الإنساني في غذاء كاف، وجميع القوانين الدولية السارية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية وحقوق الإنسان. وتتمتع أطر العمل التالية بأهمية خاصة لاتصالها بصفة خاصة بالأمن الغذائي والتغذية:

ألف- الأهداف الإنمائية للألفية[23]

توفر الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة إطاراً يشمل ثمانية أهداف إنمائية شاملة ومحددة يتوجب تنفيذها بحلول 2015 للتصدي للفقر المدقع والحرمان. وتشمل الأهداف الإنمائية للألفية غايات وأهدافاً للقضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتعميم التعليم الابتدائي؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض معدّل وفيات الأطفال؛ وتحسين الصحة النفاسية؛ ومكافحة مرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية، والملاريا، وأمراض أخرى؛ وكفالة الاستدامة البيئية، وتطوير شراكات دولية من أجل التنمية. والأهداف الإنمائية للألفية مترابطة. ذلك أن خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع (الهدف 1- أ) يساهم بصورة رئيسية في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

باء- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن دعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني

توفر الخطوط التوجيهية الطوعية إطاراً شاملاً لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية. فهي تدعو إلى أن يكون الحق في غذاء كافٍ هو الهدف الرئيسي لسياسات الأمن الغذائي، وبرامجه، واستراتيجياته، وتشريعاته؛ وأن مبادئ حقوق الإنسان (المشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، والشفافية، والكرامة الإنسانية، والتمكين، وسيادة القانون) هي التي توجه الأنشطة المُصمَمة لتحسين الأمن الغذائي؛ وأنه يلزم أن تعمل السياسات، والبرامج، والاستراتيجيات، والتشريعات على تعزيز تمكين أصحاب الحقوق ومساءلة من تقع عليهم مسؤولية أداء الواجب، بما يعزز مبادئ الحقوق والالتزامات وليس الإحسان والصدقات.

جيم- مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام

توفر مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام، التي اعتمدتها القمة العالمية للأمن الغذائي في روما في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، دعامة استراتيجية قوية للعمل المنسق من جانب جميع أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بينما تتبنى النهج المزدوج المسار تجاه محاربة الجوع:

المبدأ 1: الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية، والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات جيدة التصميم ومستندة إلى النتائج.

المبدأ 2: تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، وتشجيع توزيع الموارد على نحو أفضل، وتلافي الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة.

المبدأ 3: بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزدوج المسار وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي: (1) إجراءات مباشرة للمكافحة الفورية للجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف؛ (2) وبرامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية، وبرامج التنمية الريفية لاستئصال الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ.

المبدأ 4: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً قوياً من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف، وقدرتها على الاستجابة والتنسيق، وفعاليتها.

المبدأ 5: ضمان التزام جميع الشركاء التزاماً مستداماً وكبيراً بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، مع توفير الموارد اللازمة في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة، والموجهة للخطط والبرامج المتعددة السنوات.

دال- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني

صادقت لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الخاصة الثامنة والثلاثين في مايو/أيار 2012 على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة. وهي توفّر مرجعاً وتوجيهات لتحسين حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات لتحقيق الأمن الغذائي للجميع، ودعم الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني (أُنظر الجزء 4 (ز)، ص 60).

هاء- المنتديات رفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة:

يستند إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا[24] إلى سلسلة من خمسة مبادئ أساسية، وهي تنطبق على البلدان التي التزمت بها:

- **الملكية**: يجب أن تضع البلدان النامية سياساتها واستراتيجياتها التنموية الخاصة بها، وأن تدير عملها الخاص في مجال التنمية في الميدان.
- **التنسيق**: يجب أن تنسق الجهات المانحة معونتها مع الأولويات المحدَّدة في استراتيجيات التنمية الوطنية في البلدان النامية.
- **المواءمة**: يجب أن تقوم الجهات المانحة بتنسيق عملها التنموي فيما بينها لتلافي الازدواجية والتكاليف المرتفعة بالنسبة إلى البلدان الفقيرة.
- **الإدارة لتحقيق النتائج**: يجب أن يُركّز جميع الأطراف المعنيين بالمعونة على نحو أكبر على نتائج المعونة، والفرق الملموس الذي تحدثه في حياة الفقراء.
- **المساءلة المتبادلة**: يجب أن تكون الجهات المانحة والبلدان النامية مسؤولة بصورة أكثر شفافية أمام بعضها البعض بالنسبة إلى استخدام أموال المعونة، وأمام مواطنيها وبرلماناتها بالنسبة إلى تأثيرات المعونة.

تحدّد شراكة بوسان، بالنسبة إلى الذين التزموا بها[25] المبادئ التي تمثل الأساس للتعاون الفعال من أجل التنمية بين الجهات المانحة والبلدان النامية. وتشمل هذه المبادىء ملكية أولويات التنمية من جانب البلدان النامية، والتركيز على النتائج، والشراكات الشاملة من أجل التنمية، والشفافية والمساءلة أمام بعضها البعض. وتتضمن مجالات العمل الفوري تشجيع التنمية المستدامة في حالات النزاع والهشاشة، والشراكات لتعزيز المقاومة، وخفض قابلية التأثر في وجه الأزمات، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة، ومكافحة الفساد والتدفقات غير الشرعية، والقطاع الخاص والتنمية، وتمويل تغيّر المناخ.

واو- إطار العمل الشامل الـمُحدَّث للأمم المتحدة

إن إطار العمل الشامل المحدث هو نهج منسّق على مستوى منظومة الأمم المتحدة لدعم التدابير القطرية التي تؤدى إلى سبل معيشة ريفية مستدامة وصامدة وإلى أمن غذائي وتغذوي. وبهذه الصفة، ليس صكاً متعدد الأطراف أو صكاً حكومياً دولياً. وقد وضع فريق المهام الرفيع المستوى التابع لمنظومة الأمم المتحدة والمعني بالأمن الغذائي العالمي أول إطار عمل شامل في يوليو/تموز 2008، تم تحديثه في 2010، واستُكمِل عام 2011 بالنسخة الموجزة لإطار العمل الشامل للأمم المتحدة.

ويقدم موجز إطار العمل الشامل المحدَّث عشرة مبادئ رئيسية للعمل هي: مسارات مزدوجة إزاء الأمن الغذائي والتغذوي؛ الحاجة إلى نهج شامل؛ وجود أصحاب الحيازات الصغيرة وبخاصة النساء في صميم هذه التدابير؛ وزيادة التركيز على قدرة تكيف سبل المعيشة الأسرية؛ ومزيد من الاستثمارات الأفضل في الأمن الغذائي والتغذوي؛ وأهمية وجود أسواق وتجارة مفتوحة وحسنة الأداء؛ وقيمة الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة والمتعددة القطاعات؛ والالتزام السياسي المستدام والحوكمة الجيدة؛ والاستراتيجيات القطرية المتمتعة بدعم إقليمي؛ والمساءلة عن النتائج.

زاي- أطر ووثائق أخرى

إن عدداً من الوثائق، والصكوك، والخطوط التوجيهية، والبرامج الأخرى توفّر مبادىء واستراتيجيات قد تكون ذات صلة بتحقيق الأمن الغذائي. وهي تشمل:

- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989
- المدوّنة الدولية بشأن تسويق بدائل لبن الأم لعام 1981
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979
- إعلان القضاء على العنف ضد المرأة لعام 1993
- خطة عمل بيجين لضمان حقوق المرأة لعام 1995
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية 87، و98، و169
- التقييم الدولي للمعرفة والعلم والتكنولوجيا في المجال الزراعي من أجل التنمية
- الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية
- إطار وخارطة طريق مبادرة تحسين مستوى التغذية.

الفصل الرابع: توصيات للسياسات والبرامج وتوصيات أخرى

مع مراعاة الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، وفي سياق الأطر الشاملة التي ورد وصفها في الفصل الثالث، ثمة توافق دولي واسع بشأن استجابة السياسات المناسبة إلى الأسباب الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية في عدد من المناطق. وتستند التوصيات في هذا الفصل إلى القرارات التي تمّ التوصل إليها في لجنة الأمن الغذائي العالمي، باستثناء الجزأين (هاء) و(واو)، حيث تتأتى التوصيات عن مصادر أخرى. لكن هذه القائمة ليست شاملة وسوف تتطور مع مرور الوقت إذ يجري تحديث الإطار الاستراتيجي العالمي بصورة منتظمة بحيث يراعي قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي. أما التوصيات الناتجة عن المناقشات والتي صادقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي فسوف تُدرج في النسخ المستقبلية من الإطار الاستراتيجي العالمي. ويُدرِج الفصل السادس عدداً من المجالات حيث توجد ثغرات معترف بها في توافق الآراء في مسائل السياسات.

ألف- النهج المزدوج المسار[26]

ويحتاج النهج المزدوج المسار، الموحد في ممارسات منظومة الأمم المتحدة والذي تمت المصادقة عليه كجزء من أحد مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي المستدام، إلى إيلاء اهتمام محدّد وعاجل لكل من التدخلات القصيرة الأجل والأطول أجلاً للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ومن المهم، في هذا النهج، التشديد على أن "الأجل الطويل" لا يعني التدابير التي يجب أن تبدأ في المستقبل، أو بعد الانتهاء من الإجراء القصير الأجل. إنما يجب أن ينطلق هذان النوعان من التدخلات أو "المسارات" في آن واحد وبطريقة متّسقة من أجل النجاح في محاربة الفقر والإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ.

(أ) العمل المباشر من أجل المعالجة الفورية للجوع وسوء التغذية بالنسبة للفئات الأضعف

يجب توجيه الاهتمام إلى الاحتياجات الفورية لأولئك العاجزين عن تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية، وذلك تماشياً مع الحق الأساسي في التحرر من الجوع. ويمكن أن تشمل الإجراءات الفورية طائفةً من التدخلات، من بينها المساعدة الغذائية الطارئة، ودفع أجور المعيشة للعمال الزراعيين، وتدخلات التغذية والتحويلات النقدية وأدوات الحماية الاجتماعية الأخرى، والحصول على المدخلات، والتدخلات الخاصة بسياسات أسعار الأغذية.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات التغذوية للنساء، ولا سيما الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سِن السنتين وبخاصة لمنع التقزّم. ويُعدّ الأطفال من بين الفئات الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وفي حالات الأزمات والطوارئ.

(ب) التدابير المتوسطة/الطويلة الأجل لبناء القدرة على المواجهة ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع

وعلى النحو الذي ورد وصفه في برنامج مكافحة الجوع[27]، فإن المتطلبات الرئيسية هي:

- تحسين الإنتاجية الزراعية والنهوض بسبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذية داخل المجتمعات الريفية الفقيرة؛ وتعزيز الأنشطة الإنتاجية والعمالة اللائقة؛
- تنمية وصون الموارد الطبيعية؛ وضمان الحصول على الموارد الإنتاجية؛
- توسيع نطاق البنية التحتية الريفية، بما في ذلك المرافق اللازمة لضمان الأمان الغذائي وصحة الحيوان والنبات؛ وتوسيع سبل ولوج الأسواق؛
- تعزيز القدرات في مجال توليد المعلومات ونشرها (البحوث، الإرشاد، والتعليم والاتصالات)؛

(ج) ربط المسارين

من الضروري إقامة روابط ملائمة بين مساري التدخلات المباشرة أو الفورية والتدخلات المتوسطة/والطويلة الأجل. ويمكن أن تكون أدوات الحماية الاجتماعية مثل شبكات الأمان – والتي تتوافر أساساً على شكل تحويلات نقدية أو غذائية – بمثابة جسر يربط بين المسارين، فتجعل الانتقال من المساعدة الإنسانية للاحتياجات المزمنة إلى نُهُج إنمائية متوقعة، طويلة الأجل بما في ذلك الاستثمارات العامة في البنية التحتية. ويمكن أن ترفع هذه الأدوات من مستويات تغذية الطفل، وتحسِّن التنمية المعرفية، والتحصيل المدرسي، وإنتاجية العمل المستقبلي، وبذلك تزيد القدرة على الكسب وتشجّع التنمية. ويمكن لنظم الحماية الاجتماعية أن تسهم أيضاً في اعتماد الخيارات المعيشية التي تنطوي على مخاطرة أعلى ودخل أعلى، وتخفّف من بعض إخفاقات الأسواق. وأخيراً، يمكنها أن تُنفَّذ بطرق تسهم هي الأخرى في تشجيع الإنتاج والأسواق المحلية.

ومع ذلك، فإن عناصر الحماية الاجتماعية تتسم غالباً بعدم التنسيق، وقِصَر الأجل، والتمويل من الخارج، ولا تنعكس بصورة ملائمة في استراتيجيات الأمن الغذائي والحد من الفقر. ويعاني الكثير من العمال الزراعيين، والعاملين في إنتاج الأغذية، وأُسَرهم من الجوع وسوء التغذية، لأن قوانين العمل الأساسية وسياسات الحد الأدنى للأجور ونظم الضمان الاجتماعي لا تشمل العمال الريفيين. كما أن العمالة الرسمية، وضمان الحدّ الأدنى للعيش هما عاملان أساسيان بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية للعمّال[28]. ويجب كسر حلقة التوكل، والتحول من الدعم القصير الأجل إلى الدعم الأطول أجلاً. وينبغي أن ترد البرامج الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من التشريعات الوطنية لتكفل الاستدامة الطويلة الأجل، والقدرة على التنبؤ. وينبغي إدراج الآليات المحلية القائمة لشبكات الأمان بهدف تعزيزها كتدابير لإنقاذ الحياة وسدّ الثغرات حين تجد المجتمعات المحلية نفسها في حالة من الجوع وانعدام الأمن الغذائي. (انظر القسم الأول).

وتفرض البلدان التي تمر بأزمات ممتدة أو متكررة تحديات أكبر بالنسبة لتنفيذ النَهج المزدوج المسار، وقد تتطلّب اعتبارات خاصة بما في ذلك نهج خاصة بالسياق. (أُنظر القسم حاء).

أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي الجارية بشأن التقريب بين السياسات ذات الصلة بهذه المسألة:

في أعقاب منتدى الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة، والذي تم تنظيمه تحت رعاية لجنة الأمن الغذائي العالمي (سبتمبر/أيلول 2012) تم إنشاء فريق العمل المفتوح العضوية المعني ببرنامج العمل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة وقد يعالج القضايا المتعلقة بالربط بين المسارين[29] مع مراعاة أهمية معالجة ليس فقط الاحتياجات القصيرة الأمد فحسب، بل وأيضا تعزيز التنمية في الأجل الطويل.

باء- زيادة الاستثمارات التي تراعي أحوال أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة[30]

من المعروف أن الجزء الأكبر من الاستثمارات في الزراعة يقوم به المزارعون وأصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم، وجمعياتهم التعاونية، والمشروعات الريفية الأخرى، في حين أن بقية الاستثمارات يقوم بها عدد كبير من الجهات الفاعلة الخاصة، الكبيرة والصغيرة، على امتداد سلسلة القيمة، وكذلك جهات من جانب الحكومات. ويؤدي المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة، وكثير منهم من النساء، دوراً رئيسياً في إنتاج معظم الأغذية التي تُستهلك محلياً في العديد من الأقاليم النامية، وهم المستثمرون الرئيسيون في قطاع الزراعة في كثير من البلدان النامية[31].

تُوصى الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بما يلي[32]:

(أ) ضمان أن تُعطَى الاستثمارات العامة، والخدمات، والسياسات المتعلقة بالزراعة الأولوية الواجبة لتعزيز ودعم واستكمال استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة المنتجة للأغذية التي تواجه صعوبات معينة، وتحتاج إلى سياسات نوعية، وإلى الدعم؛

(ب) ضمان أن تُعطي السياسات الزراعية والاستثمار العام الأولوية لإنتاج الأغذية وتحسين مستويات التغذية، خاصة للسكان الأضعف، وزيادة صمود نظم الأغذية المحلية والتقليدية، والتنوع البيولوجي. ويلزم توجيه الاهتمام إلى تعزيز الإنتاج المستدام للأغذية من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة، وتخفيض خسائر ما بعد الحصاد، وزيادة القيمة المضافة بعد الحصاد، وتشجيع أسواق الأغذية المحلية والوطنية والإقليمية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك وسائل النقل، والتخزين، والتجهيز؛

(ج) ضمان أن تقوم السياسات والاستثمارات العامة بدور محفّز في صياغة شراكات بين المستثمرين الزراعيين، بما في ذلك شراكات بين القطاعين العام والخاص، وشراكات بين تعاونيات المزارعين الخاصة، وشراكات داخل القطاع الخاص، لضمان أن تتلقى مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة الخدمات، وأن تُصان بواسطة تلك الشراكات؛

(د) تشجيع وتنفيذ السياسات التي تيّسر حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على الائتمان، والموارد، والخدمات التقنية وخدمات الإرشاد الزراعي، والتأمين والأسواق؛

(هـ) توجيه الاهتمام اللائق إلى الأسواق الجديدة، والمخاطر البيئية التي تواجه زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتصميم الخدمات والسياسات الاستثمارية للتخفيف من هذه المخاطر، وتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة من النساء والرجال على إدارتها (مثلا، تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الحصول على الأدوات المالية وأدوات إدارة المخاطر مثل الضمان المحصولي التجديدي، وإدارة مخاطر الأحوال الجوية، وضمان الأسعار ونواتج الائتمان التجديدي)؛

(و) إشراك المنظمات التي تمثل أصحاب الحيازات الصغيرة من الرجال والنساء والعمال الزراعيين بصورة ناشطة في صياغة، وتنفيذ، وتقييم السياسات الخاصة بالاستثمار في الزراعة، وفي تصميم برامج الاستثمار في الزراعة، وسلاسل القيمة الغذائية.

وقد أُدرِجت توصيات أخرى مهمة يمكن أن تُسهم في زيادة الاستثمارات التي تراعي اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة تحت عنوان "تدابير لزيادة إنتاج الأغذية وتوافرها"، في القسم جيم ("مواجهة تقلب أسعار الأغذية")، وكذلك في القسم هاء ("زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بأسلوب اجتماعي واقتصادي مستدام بيئياً").

الحوكمة الجيدة للحيازة أمر حاسم لتشجيع الاستثمار الذي يراعي اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة، نظراً إلى أن الحيازة غير المستقرة تثبط الاستثمار، وبخاصة في حالة صغار منتجي الأغذية، الذين غالباً ما تكون حقوق الحيازة لديهم غير مضمونة إلى أبعد حد. لذا، يوصى بشدة بتنفيذ الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي في سياق زيادة الاستثمارات التي تراعي اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة (أُنظر القسم زاي).

أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي الجارية بشأن التقارب بين السياسات ذات الصلة بهذه المسألة:

تعمل لجنة الأمن الغذائي العالمي على بلورة مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي ينهض بالأمن الغذائي وبالتغذية، وأثبتت أن تلك المبادئ سوف تَعتدُ بالاستثمار الذي يراعي اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة كأحد المعايير لتوصيف الاستثمارات المؤسسية المسؤولة في الزراعة. وقد أجرى فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي دراسة مقارنة للمعوقات التي تواجه استثمار أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة، وذلك في سياقات مختلفة مستعيناً بخيارات سياساتية لمواجهة تلك المعوقات[33]، ما سيقدم المزيد من المعلومات للمداولات والتوجيهات المحددة داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

موازمبيق: وكالات الأمم المتحدة تضافر جهودها لمساعدة المزارعين[34]

نجحت حكومة موزامبيق في تنفيذ برنامج مشترك بعنوان "بناء سلاسل قيمة للسلع الأساسية وروابط السوق لرابطات المزارعين"، وذلك بدعم من برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ونظام قضايا المرأة في الأمم المتحدة، وقد استفادت منه أكثر من 11 000 أسرة من أسر المزارعين حتى نهاية عام 2011. وهذا البرنامج تقوم بتنسيقه حكومة موزامبيق بدعم من برنامج الأغذية العالمي، في حين يجري تنفيذه من جانب منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. والبرنامج مرتبط بمبادرة "الشراء من أجل التقدّم" التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، والتي تنفَّذ في 21 بلداً، وتوفّق بين طلب برنامج الأغذية العالمي على الأغذية الأساسية ودعم الشركاء من جهة الإمدادات لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على الإنتاج، وولوج الأسواق، وكسب المزيد. وفي موزامبيق، اضطلعت مؤسسات حكومية من قبيل وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التخطيط والتنمية، بدور رئيسي في مجال التنسيق على المستويين الوطني والمحلي، في حين وفّرت خدمات المقاطعة للأنشطة الاقتصادية الإرشاد الزراعي للعمّال.

وبالنسبة إلى صغار المزارعين مثل إتالفينا، تأتت فوائد عديدة عن هذا البرنامج. وإتالفينا، التي هي من مقاطعة زامبزيا الشمالية، عضوة في إحدى منظمات المزارعين الأربعة عشرة في مولوكوي المشاركة في البرنامج المشترك. وقد تمّ تدريب المزارعين لتحسين أساليب إنتاجهم، وزيادة جودة منتجاتهم من خلال تقنيات تنظيف خاصة متوفّرة في منازلهم. "حضرت دورة تدريبية أقامتها منظمة الأغذية والزراعة في مارس/آذار 2010. وعلمّنا ذلك التدريب كيف نزرع بذورنا بطرق مختلفة، وكيف نروي محاصيلنا، وكيف نضمن جودة البذور"، تصرح إتالفينا. "في الماضي، كنت أحصل على أسعار منخفضة مقابل الذرة التي أبيعها؛ أمّا الآن، فبات بإمكاني أن أفصل الحبوب وأن أحصل على أسعار أفضل مقابل نوعية أفضل من الذرة".

ووفّر برنامج الأغذية العالمي التمويل لإقامة مستودعات جديدة وسلوات في المزرعة في المجتمعات المحلية، لمساعدة المزارعين على تحسين عملية تخزين محاصيلهم، وتمكينهم من بيع منتجاتهم بأسعار أعلى. وكذلك، وفّرت المستودعات موقعاً لعمليات البيع المختلطة، وبالتالي لتحديد أسعار أكثر ملاءمة. وتمثل دور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في العمل على إنشاء صندوق ضمانات تتولّى إدارته مؤسسة محلية للتمويل الصغير تُستخدَم لتغطية مخاطر أي تخلّف في تسديد القروض. ويدعم كلّ من الحكومة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية المزارعين والشركاء المخوَّلين في إجراء مفاوضات مع المؤسسات المالية لتحديد أفضل الشروط الممكنة، في العقود التي تُبرَم بين منظمات المزارعين على أن يشكّل برنامج الأغذية العالمي نوعاً من الكفالة. وتتذكّر إتالفينا بكل فرح قائلة: "إن الدخل الذي جنيته من زيادة مبيعاتي من الذرة والفاصولياء يسمح لي بتوسيع إنتاجي، وتعليم أولادي، وتلبية الاحتياجات الأخرى في عائلتي".

جيم- مواجهة التقلب المفرط في أسعار الأغذية[35]

يعاني السكان الأكثر فقراً بصفة خاصة من تقلبات أسعار الأغذية، وكذلك من تكاليف المدخلات والنقل. كما يتأثر صغار منتجي الأغذية أيضاً بفعل قدر أكبر من عدم اليقين قد ينعكس سلباً على الإنتاج وعلى دخول الأسواق. ويفرض التقلب الشديد للأسعار، الذي قد يأتي نتيجة للتنوع في جانب الإمدادات، تحديّات اجتماعية وسياسية بالنسبة إلى السلطات الوطنية. وقد استتبعت الاستجابات لمثل هذه التحديات في بعض الأحيان تدخلات في كل حالة على حدة، وغير منسقة في أسواق الأغذية والزراعة، الأمر الذي قد يفاقم تقلّب الأسعار والوضع العالمي للأسواق. وتبرز ضرورة بذل جهود دولية متّسقة للتصدي للأسباب الهيكلية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، ولضمان ألا تقوّض تأثيراتها الحق في الغذاء الذي يتمتع به المستهلكون والمنتجون الصغار الهامشيون[36].

وبإمكان التدفقات التجارية المفتوحة داخل البلدان وبينها، والأسواق الشفافة والفاعلة، أن تؤدي دوراً إيجابياً في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وينبغي السعي إلى تعزيز الفرص في الأسواق الدولية وذلك من خلال مفاوضات تجارية متعددة الأطراف.

لذلك تُوصى الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرون المعنيون بتطوير وتنفيذ التدابير التالية، من بين غيرها من التدابير[37]:

تدابير لزيادة إنتاج الأغذية وتوافرها، ولتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات:

(أ) زيادة الاستثمار العام والخاص المستقر والمستدام لتعزيز نظم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة، وتشجيع الإنتاجية الزراعية، ودعم التنمية الريفية، وزيادة القدرة على الصمود، مع إيلاء اهتمام خاص إلى زراعات أصحاب الحيازات الصغيرة؛

(ب) تشجيع التوسع بدرجة كبيرة في البحوث الزراعية والتنمية وتمويلها، بما في ذلك عن طريق تعزيز أعمال الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية التي تم إصلاحها[38]، ودعم نظم البحوث الوطنية، والجامعات العامة، ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتقاسم المعرفة والممارسات، بما في ذلك الزراعة الأسرية، وتنمية القدرة عن طريق التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب؛

(ج) دعم قيام البلدان الأعضاء بوضع أو باستعراض استراتيجيات وطنية شاملة للأمن الغذائي والتغذية تكون مملوكة للبلدان وخاضعة لتوجيهاتها، وتستند إلى الأدلة، وتشمل كافة الشركاء الرئيسيين على المستوى الوطني، وخاصة المجتمع المدني، والمنظمات النسائية ومنظمات المزارعين، وتؤكد تماسك السياسات في القطاعات المعنية، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الوطنية، وذلك لمواجهة التقلب المفرط في أسعار الأغذية؛

(د) بحث الإجراءات والحوافز لتقليل الهدر والخسائر في النظام الغذائي، بما في ذلك مواجهة خسائر ما بعد الحصاد.

إجراءات للحد من تقلب الأسعار

(هـ) دعم نظام معلومات الأسواق الزراعية[39] لتحسين المعلومات المتعلقة بأسواق الأغذية وزيادة شفافيتها، وإشراك المنظمات الدولية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والحكومات وذلك لضمان النشر العام لمنتجات المعلومات الرفيعة الجودة والخاصة بالأسواق الغذائية في الوقت الملائم؛

(و) الإقرار بحاجة البلدان إلى تنسيق استجاباتها بشكل أفضل في أوقات أزمات أسعار الأغذية، بما في ذلك عن طريق منتدى الاستجابة السريعة التابع لنظام معلومات الأسواق الزراعية؛

(ز) تحسين شفافية أسواق المشتقات الزراعية وتنظيمها والإشراف عليها؛

(ح) مع الإشارة إلى أهمية وجود نظام تجاري دولي للأغذية يكون متسما بالشفافية وقابلا للتوقع من أجل التخفيف من التقلبات المفرطة في الأسعار، ينبغي مواصلة التركيز على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، خاضع للمساءلة، وقائم على القواعد، يراعي الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وخاصة شواغل أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وفي هذا السياق، دعم الاختتام الطموح والمتوازن والشامل لجولة الدوحة للتنمية، طبقاً لولايتها؛

(ط) استعراض سياسات الوقود الحيوي – حيثما يتناسب وإذا اقتضت الضرورة – وذلك استنادا إلى تقييمات متوازنة قائمة على العِلم، لتحديد الفرص والتحديات التي قد تمثلها هذه السياسات بالنسبة للأمن الغذائي، حتى يتسنى إنتاج الوقود الحيوي حيثما يكون مجدياً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

تدابير للتخفيف من التأثيرات السلبية لتقلب الأسعار

(ى) زيادة دور الدولة، حيثما يتناسب، في تخفيف التأثيرات السلبية لتقلب الأسعار، بما في ذلك عن طريق وضع استراتيجيات وشبكات أمان وطنية مستقرة وطويلة الأجل للحماية الاجتماعية، تعنى بشكل خاص بفئات السكان المستضعفة مثل النساء والأطفال، ويمكن مضاعفتها وتوسيعها في أوقات الأزمات؛

(ك) استخدام شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية والمحلية، وآليات التوريد المحلية، كلّما تناسب ذلك، لتقديم المعونة الغذائية، مع الأخذ في الاعتبار لعامل الوقت، والسوق، والإنتاج، والعوامل المؤسسية، وعوامل أخرى ذات الصلة وفقاً لقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(ل) تطوير أدوات إدارة المخاطر، بما في ذلك للتخفيف من تأثير صدمات الأسعار، لإدراجها في الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالأمن الغذائي، وتركيزها على التخفيف من مخاطر تقلب أسعار الأغذية

بالنسبة للفئات الأضعف. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً إلى إدراج الممارسات الفضلى والدروس المستفادة بالنسبة لصغار منتجي الأغذية المُعرَضِين للصدمات؛

(م) إزالة القيود أو الضرائب غير العادية على الأغذية التي تمّ شراؤها لأغراض إنسانية غير تجارية من جانب برنامج الأغذية العالمي وعدم فرضها في المستقبل؛

(ن) الترحيب بمزيد من الدعم الدولي للمساعدة الغذائية، لا سيما في أوقات ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها استناداً إلى الحاجة، بما في ذلك في إطار اتفاقية المعونة الغذائية.

أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي الجارية بشأن التقريب بين السياسات ذات الصلة بهذه المسألة:

وقد عمل فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية على دراسة تتعلق بالوقود الحيوي والأمن الغذائي سوف تقدم المزيد من المعلومات للمداولات والتوجيهات داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي.

توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على صعيد تقريب أكبر بين السياسات بشأن هذه القضية

أوصت لجنة الأمن الغذائي العالمي بأن تقوم المنظمات الدولية المعنية، من خلال التشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمواصلة تقييم العقبات ومدى فعالية إنشاء احتياطيات غذائية، محلية ووطنية وإقليمية، والحفاظ عليها. وطلبت كذلك من المنظمات الدولية، وبالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بلورة إطار عمل لمسودة مدونة سلوك طوعية خاصة بإدارة احتياطيات أغذية الطوارئ الإنسانية.

ما هو نظام معلومات الأسواق الزراعية؟[40]

إن النظام العالمي لمعلومات الأسواق الزراعية، الذي أطلقته مجموعة العشرين، يهدف إلى تعزيز المعلومات عن توقعات الأسواق بشأن القمح، والذرة، والأرز وفول الصويا من خلال توثيق التعاون والحوار بين البلدان الرئيسية المنتجة، والمصدّرة، والمستوردة. ويهدف هذا النظام إلى تحسين المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، والتحاليل، والتوقّعات على المستويين الوطني والدولي؛ وتقديم التقارير عن ظروف السوق الدولية، بما فيها أوجه الضعف البنيوي، عند الاقتضاء، وتعزيز القدرة العالمية من حيث الإنذار المبكر بشأن هذه التحرّكات؛ وجمع المعلومات عن السياسات وتحليلها، وتشجيع الحوار والاستجابات، وتنسيق السياسات الدولية؛ وبناء القدرات لجمع البيانات في البلدان المشاركة. ويضم المشاركون في مجموعة نظام معلومات الأسواق الزراعية بلدان مجموعة العشرين، وإسبانيا، وبلدان من خارج مجموعة العشرين تمتلك حصة ملحوظة من الإنتاج العالمي وتجارة السلع التي يغطّيها هذا النظام. ويتألف نظام معلومات الأسواق الزراعية من أمانة، تضم تسع منظمات دولية وحكومية دولية، قادرة على جمع المعلومات وتحليلها، ونشرها بصورة منتظمة فيما يخص حالة الأغذية وتوقعاتها؛ وفريقا عالميا معنيا بالمعلومات الخاصة بسوق الأغذية مع ممثلين تقنيين من جميع البلدان الأعضاء؛ ومنتدى الاستجابة السريعة، يتألف من كبار المسؤولين في عواصم البلدان الأعضاء في نظام معلومات الأسواق الزراعية. والروابط القائمة بين نظام معلومات الأسواق الزراعية ولجنة الأمن الغذائي العالمي أساسية جداً. وهذا يشمل حواراً بين منتدى الاستجابة السريعة في النظام ولجنة الأمن الغذائي العالمي، وبخاصة من خلال تمثيل رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي كمراقب دائم في نظام معلومات الأسواق الزراعية.

دال– التصدي لقضايا المساواة بين الجنسين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية[41]

تساهم المرأة بشكل حيوي في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في البلدان النامية، ولكنها تتمتع دائما بإمكانية أقل حجما من الرجل في الحصول على الموارد والفرص باعتبارها من المزارعين الأكثر إنتاجية. وغالباً ما تفتقر المرأة إلى أمن حيازة أراضيها، وإلى الحصول على المدخلات مثل الأسمدة، وسلالات البذور المحسّنة، والمعدات الميكانيكية، والتعليم الأساسي المتّصل بالأنشطة الزراعية، والحصول المناسب على الائتمان وخدمات الإرشاد الزراعي. وعلاوةً على ذلك، غالباً ما تتعرّض للعنف الهيكلي. وطبقاً لتقرير حالة الأغذية والزراعة عام 2011 [42]، فإن سد الثغرة بين الرجل والمرأة في الحصول على المدخلات يمكن أن يزيد من غلات مزارع المرأة بنسبة تتراوح من 20 إلى 30 في المائة، وهذا يمكن بدوره أن يزيد من الإنتاج في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين 2.5 إلى 4 في المائة، وأن يقلّل من انتشار نقص التغذية بنسبة تتراوح من 12 إلى 17 في المائة.

لذلك تُوصى الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بالقيام بما يلي، من بين أمور أخرى[43]:

(أ) تشجيع قيادة المرأة بصورة إيجابية، وتعزيز قدرة المرأة على التنظيم الجماعي، وخاصة في القطاع الريفي؛

(ب) إشراك المرأة في عملية صنع القرارات في ما يتعلق بالاستجابات الوطنية والدولية للتحديات الوطنية والعالمية التي تواجه الأمن الغذائي والتغذية والبحوث الزراعية؛

(ج) وضع إطار سياساتي وقانوني ينطوي على رصد الامتثال على نحو مناسب، بغية ضمان حصول المرأة والرجل على الموارد الإنتاجية على قدم المساواة، بما في ذلك ملكية الأرض وتوارثها، والحصول على الخدمات المالية، والتكنولوجيا والمعلومات الزراعية، وتسجيل نشاط الأعمال التجارية وإدارتها، وفرص العمالة، وسَنّ القوانين التي تحمي المرأة من جميع أشكال العنف، وإنفاذها. وينبغي للبلدان، حيثما يتناسب، مراجعة جميع القوانين القائمة التي تنطوي على التمييز، وتعديل القوانين التمييزية؛

(د) اعتماد وتنفيذ تشريعات لحماية الأمومة والأبوّة، وما يتصل بذلك من إجراءات تسمح للنساء والرجال بأداء أدوار مقدّمي الرعاية، ومن ثم توفير الاحتياجات التغذوية لأطفالهم وحماية صحتهم، مع القيام في نفس الوقت بحماية أمنهم الوظيفي؛

(هـ) تصميم خطط وسياسات وبرامج استثمار زراعي توفّر للنساء والرجال فرصاً متساوية في الحصول على الخدمات والعمليات البرنامجية، وذلك انطلاقاً من إدراك التزامات النساء والرجال بالاقتصادات المنزلية وتربية الأطفال والاعتراف باحتياجاتهم المختلفة؛

(و) إدراج تحسين الوضع التغذوي للنساء، والمراهقات، والرضّع، والأطفال، بما في ذلك الجوع المستتر، أو حالات نقص المغذيات الدقيقة، والبدانة، باعتبارها مظهراً جديداً من مظاهر سوء التغذية، كغاية واضحة، ونتيجة متوقعة للبرامج المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية، والاستجابات الطارئة، والاستراتيجيات والسياسات، بدءا من التصميم حتى التنفيذ؛

(ز) القيام بتحليل في مجال قضايا الجنسين، وإجراء عمليات تقييم بشأن أثر التغذية لتوفير المعلومات اللازمة لوضع سياسات الأمن الغذائي والتغذية، وتصميم البرامج والمشروعات وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بما في ذلك استخدام المؤشرات والأهداف والتمويلات الملائمة من حيث المساواة بين الجنسين. أما الإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية فينبغي تجزئتها على أساس الجنس والفئة العمرية؛

(ح) دعم اعتماد برامج شبكة أمان تشمل التغذية المُنتَجَة داخل المنازل وحدائق المدارس، والتي تشجع حضور الفتيات في المدارس، وتربط بين التمكين الاقتصادي الخاص بالمرأة صاحبة الحيازة الصغيرة، وبين الأمن الغذائي وتغذية الفتيات في المدارس وتحسين نتائج التعليم؛

(ط) الاعتداد بالتوصيات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[44] ومنهاج عمل بيجينغ[45]، وبشكل خاص تلك التدابير الرامية إلى النهوض بالأمن الغذائي للمرأة في إطار الأهداف الاستراتيجية لسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية (ألف–1)، والتدريب المهني والتعليم المستمر

(باء–3)، والصحة (جيم–1)، والحصول على الموارد، والعمالة، والأسواق والتجارة (واو–2) والتنمية المستدامة (كاف–2).

أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي الجارية بشأن التقريب بين السياسات ذات الصلة بهذه المسألة:

مُنح مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي ولاية للاشتراك مع نساء الأمم المتحدة[46] في وضع مؤشرات محددة، وغايات وجداول زمنية لقياس التقدم المحرز نحو النهوض بالأمن الغذائي للمرأة[47].

تحسين حصول المرأة على التمويل في اليمن[48]

إن مشروع دهامار للتنمية الريفية التشاركية هو مشروع تموّله حكومة اليمن بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويجري تنسيق المشروع وإدارته من جانب وزارة الزراعة والريّ من خلال مكتب ميداني لإدارة المشاريع على مستوى المحافظة. وقضى أحد الأهداف الأساسية في هذا المشروع بتعبئة أعضاء المجتمع المحلي، وبخاصة النساء والشباب، للمشاركة في أنشطة التخطيط والتنفيذ الخاصة بالمشروع. ومعظم النساء في دهامار أميّات، وبالتالي فإن مشاركتهن في الشؤون الاجتماعية والمدنية مقيّدة، وملكيتهن للأراضي أو الأملاك محدودة. وتمثّل أحد إنجازات المشروع الكبيرة في تعليم النساء الشابات والبالغات الكتابة والقراءة، وتمكينهنّ من إدارة أموالهن.

وقد أنجزت أكثر من 6 500 امرأة التدريب الأساسي على الكتابة والقراءة، في حين بدأت 3 000 منهن تقريباً سنتهنّ الثانية. واستناداً إلى هذا الإنجاز، تمّ إنشاء 140 مجموعة للمدّخرات والقروض ومعظمها مجموعات نسائية أنشأتها نساء شاركن في صفوف تعليم الكتابة والقراءة. واكتسبت النساء الشابات مهارات جديدة مهمة، ما سمح لهنّ بزيادة دخلهن، وتعزيز أمن سبل معيشتهن وقدرتهن على مقاومة انعدام الأمن الغذائي، وكسب احترام جيرانهن، وشغل مناصب مسؤولة في مجتمعاتهن المحلية. وتم نقّل نموذج مجموعة المدّخرات والقروض التي أنشأتها النساء إلى مقاطعات أخرى.

هاء– زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية[49]

يتمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه الحكومات في تلبية الطلب المتزايد على أغذية كافية ومغذية، وذلك نظراً للنمو السكاني، وتزايد الدخل، والتغيرات في النظم الغذائية، في مواجهة انخفاض توافر ونوعية الموارد الطبيعية. ويشمل هذا التحدي تزايد الفقر الحضري والفقر في البلدان ذات الدخل المتوسط. وثمة اعتبار آخر هو تأثير تغير المناخ على الإنتاج الزراعي وعلى نظم الأغذية والتغذية، والذي يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، ولاسيما بالنسبة إلى المنتجين الذين يعيشون في بيئات هامشية، وبالنسبة إلى أسر صغار منتجي الأغذية.

وتستدعي مواجهة التحدي إحداث زيادات في الغلة، ومكاسب في الإنتاجية الكلية للأغذية والزراعة وذلك في سياق زراعةٍ أكثر استدامة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهي تتطلّب أيضاً التركيز على النوعية التغذوية للأغذية وتوسيع سلة الأغذية عن طريق زيادة تنوع النظم الغذائية.

ولا تزال إنتاجية معظم أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم دون ما يمكن تحقيقه بكثير. وهذه "الثغرة المحصولية" تأتي عادة نتيجة لعدم قدرة المزارعين على الحصول على المدخلات والتكنولوجيات التي تعزّز الإنتاجية، ووجود فرصة غير آمنة أو غير مناسبة لحصولهم على الأراضي والحيازة، والافتقار إلى فرص المعرفة والتدريب (خاصة بالنسبة للشباب الذين يدخلون أسواق العمل الريفية)، سيما أنهم يتلّقون الخدمات من بنية تحتية تجارية غير كافية، بما في ذلك شبكات قائمة بين الأقاليم، ويواجهون تكاليف سوقية مرتفعة مقابل المدخلات، ويفتقرون إلى المعلومات بشأن خيارات أسعار البيع[50]. وكذلك، تتأثر الإنتاجية سلباً بفعل عبء المرض الذي غالباً ما يتأتى عن أمراض مثل الملاريا، ومرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية، والسلّ.

لذلك تُوصى الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بالقيام بما يلي، من بين أمور أخرى:

(أ) تعزيز القدرة المؤسسية لدى البلدان النامية على تنفيذ سياسات فعالة تسمح لصغار منتجي الأغذية بالحصول على التكنولوجيات، والمدخلات، والسلع الرأسمالية، والائتمان والأسواق[51]؛

(ب) تشجيع فرص آمنة ومتكافئة لحصول المرأة والرجل دون تمييز على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه والتنوع البيولوجي[52]؛

(ج) دعم عملية صون التقاسم العادل والمنصف للمزايا الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية، والوصول إليها، وذلك طبقاً للقانون الوطني والاتفاقات الدولية[53]؛

(د) عكس الاتجاه التراجعي في التمويل المحلي والدولي للزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية في البلدان النامية، وتشجيع استثمارات جديدة لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية على نحو مستدام[54]؛

(هـ) العمل على زيادة الاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الخاصة في خطط يطورها البلد من أجل البنية التحتية الريفية وخدمات الدعم، وتشمل — ولكن لا تقتصر على — الطرق، والتخزين، والري، والمواصلات، والطاقة، والتعليم، والدعم التقني والصحة[55]؛

(و) تشجيع الاستثمار في زراعات الحيازات الصغيرة، مع التنسيق الوثيق بين استثمارات القطاعين العام والخاص (أنظر القسم باء — "زيادة استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة")؛

(ز) تعزيز وصول صغار منتجي الأغذية وغيرهم في سلسلة القيمة الغذائية إلى أدوات الإدارة المالية، وإدارة المخاطر، مثل التأمين الابتكاري، وإدارة مخاطر الأحوال الجوية، وآليات التمويل[56]؛

(ح) تشجيع إحداث توسع كبير في البحوث الزراعية والتنمية، وتمويلها، بما في ذلك عن طريق تعزيز عمل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحها، ودعم نظم البحوث الوطنية، والجامعات العامة، ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف والممارسات[57]؛

(ط) البحث عن سبل للنهوض بنقل نتائج البحوث والتكنولوجيات إلى المزارعين، وضمان أن تستجيب أنشطة البحوث لاحتياجاتهم وشواغلهم، وإشراك المزارعين في تلك العملية. وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتقاسم المعارف وبناء القدرات عن طريق التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وبلدان الجنوب فيما بينها، والتعاون الثلاثي[58]؛

(ى) تحسين خدمات الإرشاد لدعم نشر المعلومات والمعارف، مع ضمان الإقرار التام باحتياجات النساء المزارعات وتلبيتها؛

(ك) دعم تنمية وتعزيز قدرات التعاونيات القائمة، ومنظمات المنتجين، ومنظمات سلسلة القيمة، حسبما يتناسب، مع التركيز بصفة خاصة على صغار منتجي الأغذية، وضمان مشاركة النساء المزارِعات بصورة كاملة[59]؛

(ل) تشجيع زراعة أكثر استدامة تحسّن الأمن الغذائي، وتستأصل الجوع، وتكون قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الأرض، والمياه، والموارد الوراثية والنباتية، والتنوّع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على مواجهة تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية[60]؛

(م) النظر في إمكانية اتباع نهج النظام الإيكولوجي في الإدارة الزراعية من أجل تحقيق الزراعة المستدامة، بما في ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، الإدارة المتكاملة للآفات، والزراعة العضوية، وغيرها من استراتيجيات التكيف التقليدية والخاصة بالسكان الأصليين التي تشجع تنويع النظم الإيكولوجية الزراعية وأَسْر الكربون في التربة[61]؛

(ن) تحسين خدمات الإنتاج الحيواني، بما في ذلك الخدمات البيطرية[62]؛

(س) تعزيز التعليم الأساسي والعالي في مجال الزراعة، من خلال تطوير المناهج المهنية أيضاً؛

(ع) العمل على صون الغابات وتحسينها كنظم إيكولوجية قيّمة تساهم في تحسين الإنتاج الزراعي؛

(ف) استخدام المعايير المتّفق عليها دولياً والتي وضعتها وكالات دولية حكومية معنية بوضع المعايير.

أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي الجارية بشأن التقريب بين السياسات المتعلقة بهذه القضية:

ينبغي لبعض نتائج الأعمال الجارية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الاستثمارات التي تراعي اعتبارات أصحاب الحيازات الصغيرة (أنظر القسم باء) أن تنطبق هنا أيضاً. وبالإضافة إلى أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي، فالعديد من المبادرات التي تترأسها منظمة الأغذية والزراعة، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وغيرهما من الهيئات مثل (المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية من أجل التنمية[63]) والشراكة العالمية من أجل التربة[64]، تحاول التصدي للثغرات القائمة في السياسات والبحوث عن طريق فهم أفضل لكيفية زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعيين بصورة مستدامة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ونظر التقييم الدولي للمعرفة الزراعية والعلوم والتكنولوجيا من

أجل التنمية في دور المعارف الزراعية والعلوم والتكنولوجيا. وكما هو مناسب، يمكن لأعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي في المستقبل أن تُجمِّع وتُوفِق بين النتائج المناسبة ذات الصلة.

واو- التغذية

تشمل التدابير المحددة لتحسين التغذية الاستثمار في استراتيجيات التنمية التي سوف تسهم في توفير تغذية أفضل لكافة المجتمعات، مقترنة بتعميم الحصول على طائفة من التدخلات المعتمدة والمجرّبة التي تساهم مباشرة في تخفيض معدلات نقص التغذية، خاصة بين الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن السنتين، والأشخاص الذين يعانون من الأمراض أو الكَرْب. وينبغي تناول الشواغل التغذوية من خلال تدخلات مباشرة، وكذلك عن طريق إدماج التغذية في الاستراتيجيات الوطنية، والسياسات والبرامج الخاصة بالزراعة، والأمن الغذائي، والصحة، ونوعية الأغذية والسلامة والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والتنمية الريفية والتنمية الشاملة[65]. وتشمل هذه التدخلات توسيع نطاق جهود الدولة لمكافحة النقص في التغذية، واعتماد نهج متعدّد القطاعات. وتبرز ضرورة اقتصادية كبيرة للاستثمار في التغذية من أجل خفض التكاليف المصاحبة للجوع المستتر والتقزّم.

وكما هو وارد في الخطوط التوجيهية للإعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، توصَى الدول بالقيام بما يلي، من بين أمور أخرى[66]:

(أ) اتخاذ التدابير، إذا دعت الضرورة، للحفاظ على التنوع التغذوي والعادات الصحية لتناول الطعام وإعداده، والتكيّف معها وكذلك الأنماط التغذوية، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية، مع ضمان ألا تؤدى التغييرات في توافر إمدادات الأغذية والحصول عليها إلى تأثيرات سلبية على تركيبة الأغذية أو على المتحصل منها؛

(ب) تشجع الدول على اتخاذ خطوات، لاسيما من خلال التوعية والمعلومات وقواعد التوسيم، للوقاية من الاستهلاك المفرط للأغذية والنظم الغذائية غير المتوازنة التي قد تؤدي إلى سوء التغذية والبدانة والأمراض التنكسية؛

(ج) إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وبخاصة المجتمعات المحلية والحكومات المحلية، في تصميم وتنفيذ وإدارة ورصد وتقييم برامج زيادة إنتاج واستهلاك الأغذية الصحية والمغذية، وبخاصة تلك الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة؛

(د) مواجهة الاحتياجات الغذائية والتغذوية النوعية للسكان الذين يعانون من مرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية، أو من أوبئة أخرى؛

(هـ) اتخاذ التدابير المناسبة للترويج للرضاعة الطبيعية والتشجيع عليها، تماشيا مع الثقافات، وطبقاً للمدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم[67] والقرارات التالية الصادرة عن جمعية الصحة العالمية، وذلك طبقاً للتوصيات المشتركة لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛

(و) نشر المعلومات عن تغذية الرضع والأطفال الصغار بما يتسق ويتفق مع المعارف العلمية المتوافرة حالياً والممارسات المقبولة دولياً؛ فضلاً عن اتخاذ الخطوات الكفيلة بمواجهة المعلومات المضللة بشأن تغذية الرضع. وينبغي للدول أن تبحث بمنتهى العناية القضايا المتعلقة بالرضاعة الطبيعية والإصابة بمرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية، وذلك على أساس أحدث المشورات العلمية الرسمية، ومع الإشارة إلى أحدث الخطوط التوجيهية المشتركة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛

(ز) اتخاذ تدابير موازية في ميادين الزراعة، والحماية الاجتماعية، والمياه، والصحة، والتعليم والبنية التحتية الصحية، والترويج للتعاون المشترك بين القطاعات، بحيث تتوافر الخدمات والسلع الضرورية للسكان لمساعدتهم على الاستخدام الكامل للقيمة الغذائية في الأغذية التي يتناولونها ومن ثم يحققون الرفاه التغذوي؛

(ح) اعتماد تدابير لاستئصال أي نوع من الممارسات التمييزية، وبخاصة في ما يتعلق بالعلاقة بين الجنسين، من أجل تحقيق مستويات كافية من التغذية داخل الأسرة؛

(ط) الإقرار بأن الغذاء جزء حيوي من ثقافة الفرد، ويُشَجعُ الأفراد على مراعاة الممارسات الفردية والعادات والتقاليد بشأن المسائل المتعلقة بالأغذية؛

(ى) ومع مراعاة القِيَم الثقافية للعادات التغذوية وعادات تناول الطعام في الثقافات المختلفة، من الضروري إنشاء طرائق للترويج للسلامة الغذائية، والمتحصّل التغذوي الإيجابي بما في ذلك التوزيع العادل للأغذية داخل المجتمعات المحلية والأسر مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات وحقوق كل من الفتيات والفتيان، وكذلك الحوامل والأمهات المُرضعات في جميع الثقافات.

أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي الجارية بشأن التقريب بين السياسات المتعلقة بهذه القضية:

قامت الدورة السادسة والستون للجنة الأمن الغذائي العالمي بدمج اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية التابعة للأمم المتحدة في فريقها الاستشاري، بغرض الإدماج بصورة أفضل لسياسات الأمن الغذائي والتغذية. وعلى الرغم من عدم اتصال بعض المبادرات مباشرة بلجنة الأمن الغذائي العالمي، فإن مبادرات من قبيل شراكة ("الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية بين الأطفال التابعة للأمم المتحدة")[68] وحركة تحسين الاستفادة من التغذية ترمي إلى توحيد الشراكات بين البلدان، والجهات المانحة، وأصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تحسين النواتج التغذوية. وقد صادقت جمعية الصحة العالمية على خطة تنفيذ بشأن تغذية الأمهات، والرضع والأطفال الصغار[69] والتي تدعو إلى إتباع سياسات شاملة بشأن الأغذية والتغذية. ويمكن لأعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي في المستقبل أن تُفَعِّل تلك المبادرات وغيرها للاتفاق على سبل تشجيع تكامل السياسات بصورة أوثق بين الزراعة، والصحة والقطاعات الأخرى لمصلحة الاستراتيجيات والعمليات الشاملة للأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني (أُنظر الفصل السادس).

شراكة الأمم المتحدة للقضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال (ريتش): حالة بنغلاديش

إن شراكة "ريتش" للقضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال هي عملية تقودها البلدان للنهوض برزمة مكيَّفة من الأنشطة التغذوية موجهة للأمهات والأطفال. ومبادرة ريتش هي تجمّع بين الوكالات يضمّ منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وشركاء من منظمات غير حكومية، وأوساط أكاديمية، والقطاع الخاص. واستناداً إلى منهجية توجهها البلدان، تعزّز مبادرة ريتش القدرة لدى صانعي القرارات وأصحاب المصلحة المحليين من حيث أدوات التشخيص والتحليل، وتقاسم المعارف بشأن كيفية تنفيذ تدابير التغذية وبشأن خيارات فعالة لتخصيص الموارد. ومن خلال العمل عبر الحكومات مع أصحاب مصلحة غير حكوميين، ووكالات الأمم المتحدة، وشركاء تنفيذ وغيرهم، تستفيد مبادرة ريتش من ولايتها الفريدة لربط السياسات المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي بتدابير ملموسة في الميدان. ونهج مبادرة ريتش مكيَّف لتلبية الاحتياجات المحلية وهو يستند إلى المبادرات والخبرات الموجودة في كلّ بلد.

وتُجري مبادرة ريتش دراسة وتحليلاً معمّقين لحالة التغذية في كلّ بلد، كما تشجّع تحسين اتخاذ القرارات والتنسيق بين الشركاء. وتطبّق الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة من منظمات غير حكومية أدوات مبادرة ريتش، من قبيل رسم خرائط أصحاب المصلحة، وتحليل الإطار المؤسسي، ورصد مؤشرات مختلف القطاعات، وأدوات أخرى للرصد والتقييم، على الحالة المحلية، كما تضافر جهودها لتحقيق غايات مشتركة. ويشكل بناء القدرات المستدامة مع الشركاء الحكوميين نشاطاً رئيسياً وركيزة جوهرية لتحسين حوكمة التغذية وإدارتها. ويقضي النهج المتعدد القطاعات الذي تعتمده مبادرة ريتش بإشراك جميع الوزارات عبر القطاعات ذات الصلة في تدابير خاصة بالتغذية وتراعي التغذية وذلك، لتحديد الثغرات وضمان أن تُستَخدَم الموارد على النحو الأكثر فعالية.

وفي بنغلاديش، تساعد مبادرة ريتش الحكومة على ترتيب أولويات النهوض بسبع عشرة مبادرة للتغذية ومراعية للتغذية على المستوى الوطني. وقد أنجز الميسّرون في مبادرة ريتش في بنغلاديش رسم خرائط أصحاب المصلحة في مقاطعة ساتخيرا، وهم يستعدون لتطبيق التحليل في مقاطعة غايبندا أيضاً. وتشكّل عملية رسم خرائط أصحاب المصلحة جزءاً مهماً من مرحلة تحليل الحالة في نهج ريتش. كذلك، تدعم مبادرة ريتش الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني الدولي والمحلي في عملية تحديد شامل "لمن يفعل ماذا، وأين". وفي بنغلاديش، سوف تشير النتائج التي تمّ التوصل إليها إلى الثغرات في التدخلات السبعة عشرة بشأن التغذية على مستوى المقاطعة. ومن جهة أخرى، سوف تسهم النتائج المتأتية عن رسم خرائط أصحاب المصلحة في بنغلاديش في مشروع أوسع نطاقاً بين مبادرة ريتش، ومبادرة الأمن الغذائي والتغذوي في جنوب أفريقيا، والبنك الدولي. وسوف يترافق تحليل النتائج بتقديرات للتكاليف المجزَّأة لكلّ تدخل على مستوى المقاطعة، وببيانات عن التغذية على المستوى الأسري. وبذلك، سوف توفّر هذه النتائج لصانعي القرارات صورة أكثر واقعية عن التكاليف والتأثيرات المترتبة على النهوض بتدخلات خاصة بالتغذية.

زاي- حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات

يرتهن استئصال الجوع والفقر، والاستخدام المستدام للموارد والخدمات البيئية إلى حد كبير بالكيفية التي يحصل بها السكان، والمجتمعات المحلية وغيرهم، على الأراضي، وعلى مصايد الأسماك والغابات. وتنبني سبل معيشة الكثيرين، وبخاصة فقراء الريف، على الحصول الآمن والعادل على هذه الموارد، والسيطرة عليها. فهي مصدر الغذاء والمأوى، وأساس الممارسات الاجتماعية، والثقافية والدينية، وعامل رئيسي في النمو الاقتصادي.

وتُعَرّف الكيفية التي يحصل بها السكان، والمجتمعات المحلية وغيرهم، على الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات، وتُنظم بواسطة المجتمعات عن طريق نظم الحيازة. وتحدّد نظم الحيازة من يستخدم أي موارد ولأي مدة، وبأية شروط. ويمكن للنظم أن تنهض على سياسات وقوانين مكتوبة، وكذلك على عادات وممارسات غير مكتوبة. وتواجه نظم الحيازة بصورة متزايدة الكرب حيث أن سكان العالم المتزايدين يحتاجون إلى الأمن الغذائي ذلك أن التدهور البيئي والتغير المناخي يُقلّلان من توافر الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات. كما أن الافتقار إلى حقوق حيازة ملائمة وآمنة يزيد من مستوى الهشاشة، ومن الجوع والفقر، ويمكن أن يفضي إلى حدوث النزاعات وإلى التدهور البيئي عندما يتصارع المستخدمون المتنافسون من أجل السيطرة على تلك الموارد.

تشكل حوكمة الحيازة عنصرا حاسما في تحديد مدى وكيفية تمكن الأشخاص والمجتمعات المحلية وغيرهم من حيازة الحقوق، والواجبات المرتبطة بها لاستخدام الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات والسيطرة عليها وكيفية ذلك. فالحوكمة الضعيفة تنال من الاستقرار الاجتماعي، ومن الاستخدام المستدام للبيئة، ومن الاستثمار ومن النمو الاقتصادي. فقد يُكتب على الناس أن يعيشوا بين براثن الجوع والفقر طوال حياتهم في حال فقدوا حقوقهم في حيازة مساكنهم، وأراضيهم، ومصايد الأسماك والغابات، وسبل عيشهم بسبب الممارسات الفاسدة في الحيازة، أو إذا أخفقت وكالات التنفيذ في حماية حقوق حيازتهم. بل وقد يفقد الناس حياتهم عندما تؤدى الحوكمة الضعيفة للحيازة إلى نزاعات عنيفة. أما الحوكمة المسؤولة للحيازة فتُعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التي قد تساعد على القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتشجّع على الاستثمار المسؤول.

وتوصي الخطوط التوجيهية لدعم الإعمال المطّرد للحق في الغذاء بأنه يتعيّن على الدول تيسير الحصول المستدام وغير التمييزي والآمن على الموارد واستخدامها بما يتماشى مع قانونها الوطني ومع القانون الدولي وحماية الأصول المهمة لسبل معيشة الناس. ويتعيّن على الدول احترام حقوق الأفراد وحمايتها فيما يتعلّق بالموارد مثل الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية دون أي تمييز. وحيثما كان الأمر ضروريا وملائما، ينبغي على الدول إجراء إصلاحات للأراضي وأية إصلاحات أخرى في السياسات، بما يتسق مع واجباتها بشأن حقوق الإنسان ووفقا لسيادة القانون، لضمان الحصول الفعال والمنصف على الأراضي ولتعزيز النمو لصالح الفقراء. وينبغي توجيه اهتمام خاص لبعض المجموعات مثل الرعاة والشعوب الأصلية وعلاقاتها بالموارد الطبيعية[70].

وتسعى الخطوط التوجيهية بشأن حيازة الأراضي إلى تحسين حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات. وهي تسعى إلى القيام بذلك لمصلحة الجميع، مع التشديد على السكان المستضعفين والمهمشين لتحقيق الأمن الغذائي والإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ، واستئصال الفقر، وتوفير سبل معيشة مستدامة، والاستقرار الاجتماعي، والأمن السكني، والتنمية الريفية، وحماية البيئة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

لذلك تُوصى الدول بتنفيذ الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، وتقضي خطوطها التوجيهية العامة بما يلي[71]:

(أ) الاعتراف بجميع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة وبحقوقهم، واحترامهم. وينبغي لها اتخاذ تدابير رشيدة لتحديد وتسجيل واحترام أصحاب حقوق الحيازة المشروعة وحقوقهم، سواء كانت الحقوق مسجلة أو غير مسجلة رسمياً؛ والامتناع عن انتهاك حقوق الحيازة للآخرين؛ والوفاء بالواجبات المرتبطة بحقوق الحيازة؛

(ب) صون حقوق الحيازة القانونية من التهديدات والانتهاكات. ويتعين على الدول حماية أصحاب حق الحيازة من فقدان حقوقهم في الحيازة بصورة تعسفية، بما في ذلك حالات الإخلاء القسري التي تتعارض مع موجباتها المرعية بموجب القانون الوطني والدولي؛

(ج) تعزيز وتيسير التمتع بحقوق الحيازة المشروعة. ويتعيّن على الدول اتخاذ تدابير نشطة لدعم وتسهيل الإعمال الكامل بحقوق الحيازة، أو إجراء المعاملات التي تشمل هذه الحقوق، مثل ضمان أن تكون الخدمات متاحة للجميع؛

(د) توفير إمكانية الوصول إلى العدالة لمعالجة انتهاكات حقوق الحيازة المشروعة. ويتعيّن على الدول توفير أساليب فعالة ومتاحة للجميع، من خلال السلطات القضائية أو نُهج أخرى، لتسوية المنازعات حول حقوق الحيازة؛ وتوفير الإنفاذ السريع والميسور للأحكام القضائية. وينبغي للدول أن توفر تعويضاً ناجزاً، وعادلاً في حالة الاستيلاء على حقوق الحيازة لأغراض عامة؛

(هـ) الوقاية من نشوب المنازعات على الحيازة والنزاعات العنيفة والفساد. ويتعيّن على الدول اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون نشوب نزاعات حول الحيازة أو تصعيدها إلى مواجهات عنيفة. وعليها أن تعمل جاهدة على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، وعلى جميع المستويات، وفي جميع الأحوال.

يُشجَّع جميع أصحاب المصلحة القانونيين على الترويج للخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، واستخدامها، ودعمها عند وضع الاستراتيجيات، والسياسات والبرامج بشأن الأمن الغذائي، والتغذية، والزراعة، وحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات[72].

وتقع على كاهل الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك شركات الأعمال، مسؤولية احترام حقوق الإنسان وحقوق الحيازة المشروعة. ويتعين على هذه الشركات التجارية التصرف بالعناية الواجبة لتفادي انتهاك حقوق الإنسان وحقوق الحيازة المشروعة الخاصة بالآخرين. كما عليها اعتماد نظم ملائمة لإدارة المخاطر من أجل الحدّ من الآثار السلبية على حقوق الإنسان وحقوق الحيازة المشروعة ومعالجتها[73].

حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات

إن الوصول إلى الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات أمر حيوي بالنسبة إلى الأمن الغذائي، وبخاصة بالنسبة لفقراء الريف. وتتأتى عنه أيضاً انعكاسات مهمة على صعيد المساواة بين الجنسين نظراً إلى دور المرأة في القوة العاملة الزراعية، وفي العمالة في مجال الصيد، والأنشطة ذات الصلة؛ وإلى أنها مستخدمة أساسية للغابات. ولكن حقوق الحيازة غير الآمنة، أو التي لا يتمّ الاعتراف بها وحمايتها على الصعيد القانوني، تشكّل عبئاً خاصاً على الفقراء الذين يواجهون خطر خسارة إمكانية حصولهم على الموارد التي تعتمد عليها سبل معيشتهم. وتتفاقم المشكلة بفعل الحوكمة الضعيفة إذ يفتقر الفقراء إلى القوة السياسية للتأثير على القرارات والموارد المالية من أجل حماية حقوقهم في الحيازة.

والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني هي بمثابة استجابة لمشاكل الحيازة وللحوكمة الضعيفة التي تواجهها البلدان. وتوفر هذه الخطوط التوجيهية مبادىء وممارسات معترف بها دولياً لتحسين حوكمة الحيازة. وتضمّ أمثلة عن ممارسات مسؤولة في مجال الحيازة تجارب في موزامبيق ونيبال.

ففي موزامبيق، ورداً على زيادة التنافس على الأراضي، أُجريت إصلاحات لتعزيز الحيازة العرفية وتمّ توفير فرص للاستثمار في الوقت ذاته. وأعدَّت سياسة وطنية للأراضي من خلال عملية تشاركية عام 1995، كما صدر قانون الأراضي عام 1997 لتأمين حقوق الشعب الموزامبيقي في الأراضي وموارد طبيعية أخرى، ولتشجيع الاستثمارات والاستخدام المستدام والمنصف للموارد. ويوفّر قانون الأراضي إقراراً قانونياً بحقوق استخدام الأراضي المكتسبة من خلال الشغل العرفي للأراضي؛ ويُنشىء "مجتمعات محلية" معرَّفة قانوناً تُدار حقوق حيازتها وفقاً لمعايير وممارسات محلية؛ ويتولّى إجراء مشاورات بين المجتمعات المحلية والمستثمرين الذين يريدون الحصول على أراضٍ.

وفي نيبال، صدر قانون للغابات عام 1993 لمواجهة التحدي المتنامي بفعل إزالة الغابات، وبخاصة الغابات الخاضعة لمراقبة الدولة. وقد منحت الدولة حقوقاً قانونية في مجال إدارة الغابات إلى مؤسسات محلية خاضعة لإدارة ذاتية، معروفة بمجموعات مستخدمي الغابات في المجتمع المحلي. وفي حين تحتفظ الدولة بملكية الغابات، تتمتع المجتمعات المحلية بحقوق الحيازة لاستخدام الغابات، وبيع المنتجات، واتخاذ قرارات متصلة بالإدارة، بما في ذلك قواعد العضوية والإقصاء. وفي عام 2009، كان قد تمّ تسليم أكثر من 25 في المائة من مساحات الغابات في نيبال إلى أكثر من 14 500 مجموعة مستخدمي الغابات في المجتمع المحلي لغاية إدارتها، وهذا ما يسمح للمجتمعات المحلية بالحصول على منافع اقتصادية من الغابات وضمان إدارة مستدامة لموارد الغابات في الوقت ذاته.

حاء- التصدي للأزمات الممتدة بشأن الأمن الغذائي والتغذية[74]

يكون الجوع شديداً ومستمراً في البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة. وتتسم هذه البلدان بتكرار حدوث الكوارث الطبيعية أو النزاعات، وبالقدرة غير الكافية لمؤسساتها على التصدي لهذه الأزمات. أما البلدان التي تعاني من الأزمات الممتدة فإنها غالباً لا تتعافى من ظواهر الساعة. وينبغي الإقرار بأن هذه البلدان غالباً ما قد تواجه دورات من الكوارث تكون مستمرة أو متكررة وممتدة، وتمثل تهديدات ليس فقط على حياة الناس وإنما أيضاً على سبل معيشتهم. ولم تتمكن مساعدات الطوارئ والإغاثة قصيرة الأجل التي تُقدَّم عادة إلى تلك البلدان من جانب الأسرة الدولية حتى الآن من كسر دورة الأزمات تلك. وتستوجب الأزمات الممتدة مساعدات موجّهة ومصمَّمة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الفورية لإنقاذ الأرواح؛ وكذلك لمواجهة المسببات الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي، وخطط التقليص من مخاطر الكوارث. وكذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى التأثيرات الخاصة على النساء والأطفال، وإلى أهمية المنظور الجنساني في الاستجابات للأزمات.

لذلك، تُوصي الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بالقيام بالأمور التالية، من بين أمور أخرى[75]:

(أ) دعم المزيد من التحليل والفهم الأعمق لسبل معيشة الأشخاص، وآليات التكيف أثناء الأزمات الممتدة، وذلك من أجل تعزيز صمودهم وتعزيز فعالية برامج المساعدة؛

(ب) دعم حماية، وتعزيز وإعادة بناء سبل المعيشة والمؤسسات التي تدعم سبل المعيشة وتُتيح توفيرها، داخل البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة؛

(ج) بحث إجراءات الحصول على المساعدة الخارجية بالنسبة للبلدان التي تعاني من أزمات ممتدة وذلك لضمان تناسبها مع الاحتياجات، والتحديات والمعوقات المؤسسية على الميدان مع مراعاة أفضل الممارسات؛

(د) اعتماد نهج شامل إزاء الأمن الغذائي أثناء الأزمات الممتدة يضم كلاً من الاستجابة للطوارئ ودعم سبل المعيشة المستدامة؛

(هـ) توجيه منظومة الأمم المتحدة لتشجيع المشاركة الأفضل تنسيقاً والمتعددة أصحاب المصلحة في وضع وتنفيذ خطط عمل شاملة موجهة قطرياً في عدد صغير من البلدان المتضررة من الأزمات الممتدة؛

(و) تطوير آليات للتعامل مع المنظمات المحلية من أجل تعزيز المؤسسات الرئيسية (مثل الأسواق، وصلات القُربىَ الاجتماعية)؛

(ز) إنشاء آليات لبناء شراكات أقوى وتعاون وتضافر مع المؤسسات الإقليمية؛

(ح) دعم آليات المشاورات والحوار السياساتي من أجل زيادة الفهم، والجهود المتضافرة للتعامل مع الأمن الغذائي والتغذوي في ظل الأزمات الممتدة.

أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي الجارية بشأن التقارب بين السياسات المتعلقة بهذه المسألة:

وتماشياً مع التوصية الواردة أعلاه لزيادة الفهم والجهود المتضافرة للتعامل مع الأمن الغذائي والتغذوي في الأزمات المتدة، تم تنظيم منتدى خبراء رفيع المستوى معني بالأزمات المتدة، تحت رعاية لجنة الأمن الغذائي العالمي (سبتمبر/أيلول 2012)، أسفر عن إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية لصياغة جدول أعمال بشأن التدابير المتعلقة بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة. وسوف تُدرج التوصيات الصادرة عن هذا المنتدى وعن المداولات اللاحقة داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي في نسخ مُحدَّثة للإطار الاستراتيجي العالمي.

طاء- الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

الحماية الاجتماعية عبارة عن قائمة تضم أدوات السياسات التي تتصدى للفقر ولأوجه الضعف من خلال المساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والجهود الرامية إلى الإدماج الاجتماعي. والأشخاص الذين يعانون بالفعل من الفقر يكونون عرضة للجوع نظرا لافتقارهم إلى الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية على أساس يومي. كما أنهم معرضون بدرجة كبيرة إلى مواجهة الصدمات، حتى الصغيرة منها، فهي ستدفع بهم إلى شفير الفاقة والجوع، بل وحتى إلى الموت المبكر. وعن طريق منع استنفاد الأصول وتقليل المخاطر الشخصية للاستثمار لصالح الفقراء، يمكن لتدخلات الحماية الاجتماعية الحسنة التصميم أن تمثل استراتيجية ناجحة في جميع الأحوال: لصالح الفقراء ولصالح النمو. (المصدر: CFS 2012/39/2 Add.1)

لذلك، توصي الدول بما يلي[76]:

(أ) تصميم ووضع وتعزيز نظم للحماية الاجتماعية تكون شاملة ووطنية ومتماشية مع محيطها للأمن الغذائي والتغذية، آخذة بعين الاعتبار ما يلي:

- التنسيق ما بين الوزارات والقطاعات، بما في ذلك قطاع الزراعة لضمان دمج الحماية الاجتماعية مع وضع البرامج الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية بشكل عام؛
- التطوير التدريجي لحافظات وطنية شاملة للحماية الاجتماعية، وخطط عمل تضمن مشاركة شاملة وهادفة لأصحاب المصلحة وتأخذ بعين الاعتبار الفروقات بين الدول من حيث السياسات والمؤسسات والقدرات المالية؛
- عمليات التقييم الوطنية المناسبة بما في ذلك عمليات تقييم الأمن الغذائي والتغذية والمساواة بين الجنسين، لضمان إدراج أساليب الاستهداف المراعية لقضايا انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وأساليب التسجيل الفعالة ووضع البرامج المراعية للمساواة بين الجنسين، والترتيبات المؤسسية، وآليات التنفيذ، والرصد الفعّال، والمساءلة، والتقييم؛

- التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الأقل نموا والدول الضعيفة والبلدان التي تشهد أزمات ممتدة، بما في ذلك الروابط القائمة بين التحويلات الاجتماعية القصيرة الأجل وبرامج الحماية الاجتماعية الطويلة الأجل، مع مراعاة دور التعاون الدولي في تعزيز الإجراءات الوطنية لتنفيذ نظم وبرامج الحماية الاجتماعية المستدامة؛
- المكونات المختلفة للحماية الاجتماعية الفعالة بما في ذلك عمليات التحويل الاجتماعية من دون مساهمات أو شبكات الأمان وآليات التأمين والحصول على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الاعتراف بآليات الرعاية الاجتماعية غير الرسمية/التقليدية وتعزيزها.

تُوصى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بما يلي:

(أ) ضمان اعتماد نظم الحماية الاجتماعية لإستراتيجية "مزدوجة المسار" لتعزيز الأثر على القدرة على المواجهة وعلى الأمن الغذائي والتغذوي، وذلك من خلال:

- توفير المساعدة الأساسية في الأجل القصير مع حماية أو بناء أصول منتجة وبنية تحتية لدعم سبل المعيشة والتنمية البشرية في الأجل الطويل؛
- تعزيز البرامج المتكاملة التي تدعم مباشرة سبل المعيشة والإنتاجية الزراعية للفقراء لا سيما المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار منتجي الأغذية بما في ذلك من خلال دعم مدخلات الإنتاج، والتأمين ضد مخاطر الطقس والمحاصيل والماشية، وعبر منظمات المزارعين والتعاونيات للنفاذ إلى الأسواق، وتأمين وظائف لائقة، والأشغال العامة التي توفر الأصول الزراعية، وتوفير الغذاء المزروع محلياً للمدارس عبر شرائه من صغار المزارعين المحليين، والتحويلات العينية (الأغذية والبذور)، والقسائم وعمليات التحويل النقدي، وحزم سبل المعيشة الزراعية، وخدمات الإرشاد الزراعي؛
- إقامة روابط متينة في ما بين القطاعات مثل التعليم والصحة والزراعة لضمان العمل اللائق والرفاه الاجتماعي في المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك النهوض بفرص وصول الأشخاص، لا سيما النساء، إلى الأسواق والخدمات المالية اللازمة لضمان الحماية الاجتماعية الفعالة؛
- ضمان توفير الدعم الفني والمالي وفي مجال بناء القدرات، وكذلك إجراء بحوث وتبادل نتائجها بشأن الحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال توطيد أواصر التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

(ب) تحسين تصميم واستخدام التدخلات في مجال الحماية الاجتماعية للتصدي لمدى التعرّض لمخاطر انعدام الأمن الغذائي المزمن والحاد، مع مراعاة ما يلي:

- أهمية توفير النفاذ للحماية الاجتماعية على أن يكون قابلاً للتوقع ويمكن التعويل عليه لجميع أولئك الذين يحتاجون إليها في أي وقت من السنة لا سيما في مراحل الحياة الحرجة؛

- الحاجة المحتملة للأفراد الذين يعانون من ضعف مزمن، وغير القادرين على الانخراط في القوة العاملة، إلى المساعدة الدائمة، مع الاعتراف بأنّه لا يمكن للجميع الخروج من الفقر ومن انعدام الأمن الغذائي؛
- وفقا للنهج الخاص بدورة الحياة في مجال التغذية، ينبغي إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية التي تتصدى "للأيام الألف الأولى" الحرجة من الحمل وحتى بلوغ سنتين من العمر، بما في ذلك وضع السياسات التي تشجع وتدعم الرضاعة الطبيعية، وعبر توفير الحصول على الخدمات الاجتماعية، لا سيما الرعاية الصحية، وضمان اكتساب المعرفة الكافية لجميع أوجه العناية بالطفل، والحصول على المنتجات الغذائية المغذية بأسعار معقولة ومقبولة من خلال الأسواق حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً ومستداماً؛
- وجود آليات مرنة لرصد السمات والإجراءات المعتمدة وتصحيحها حسب الاقتضاء؛
- ضرورة تصميم نظم الحماية الاجتماعية على نحو يتيح لها الاستجابة بسرعة للصدمات كموجات الجفاف والفيضانات والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية.

(ج) ضرورة أن تستند برامج الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي والتغذية إلى معايير حقوق الإنسان ومواصفاتها، وأن تُستكمل بالسياسات والخطوط التوجيهية المناسبة، بما في ذلك التشريعات لدعم الإعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في إطار الأمن الغذائي الوطني، هذا بالإضافة إلى الضمان الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتمكين من خلال جملة أمور منها:

- النظر في الأحكام التي أوصى بها مؤتمر العمل الدولي حول الحد الأدنى للحماية الاجتماعية. ويمكن للحماية الاجتماعية أن تكون المحرك لإعمال الحقوق الدولية الأخرى ذات الصلة؛
- توفير الأسس للحماية الاجتماعية في الأطر المؤسسية والتشريعات الوطنية، عند الاقتضاء، عبر تحديد الأهداف والمعايير القياسية والمؤشرات والمسؤوليات المؤسسية؛
- اعتماد سياسات واستراتيجيات متكاملة يدعم بعضها البعض في مجالات الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتغذية بالاستناد إلى معايير ومبادئ حقوق الإنسان، بما فيها عدم التمييز والمساواة (بما في ذلك المساواة بين الجنسين) والمشاركة الهادِفة والشفافية والمساءلة.

أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي الجارية بشأن التقريب بين السياسات ذات الصلة بهذه المسألة:

اقترح أن تقوم لجنة الأمن الغذائي العالمي، وفقا للتوصيات الواردة أعلاه، ونظرا إلى جدول الأعمال الحافل أصلا بالبنود وإلى الموارد المحدودة، بتقديم الدعم للحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، وذلك من خلال جملة أمور منها:

- تسهيل تنظيم فعاليات لتقاسم الدروس المستقاة حول الحماية الاجتماعية لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك استكمال البرامج العالمية والإقليمية القائمة؛
- مواصلة تدارس آفاق المستقبل بشأن إدراج قضايا الأمن الغذائي والتغذية في الحد الأدنى للحماية الاجتماعية بالتشاور مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والمنظمات والهيئات ذات الصلة كفريق المهام الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي؛
- مواصلة مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالرصد والتابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي العمل على إيضاح الدعم الذي يمكن أن تقدمه اللجنة إلى أصحاب المصلحة في مجال رصد برامج الحماية الاجتماعية ورفع التقارير عنها وتقييمها لأغراض الأمن الغذائي والتغذية، مع الأخذ بعين الاعتبار أدوار سائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة وآليات الرصد القائمة.

ياء- الأمن الغذائي وتغير المناخ[77]

إن التأثيرات المعاكسة لتغير المناخ يمكن أن تشكل تهديدات خطيرة على الأمن الغذائي، لا سيما على حياة صغار منتجي الأغذية وسبل معيشتهم، وعلى الإعمال التدريجي للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وبالتالي فإن اتخاذ إجراءات في هذا الشأن لأمر ملح.

وفي هذا الإطار، اعترفت لجنة الأمن الغذائي العالمي بما يلي:

- مسؤولية الدول الأعضاء المتمثلة في ضمان أن تكون سياساتها وبرامجها وإجراءاتها واستراتيجياتها متسقة اتساقاً تاماً مع الالتزامات الدولية الحالية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالأمن الغذائي؛
- دور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باعتبارها المنتدى الرئيسي للتعاطي مع مسألة تغير المناخ وصندوق القرارات هذا لا يقوّض الجهود المبذولة في الاتفاقية الإطارية للتصدي لمسألة تغير المناخ؛
- نتائج الوثيقة التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+20) وعلى الأخص في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

ومع مراعاة الحاجة الماسة إلى التصدي لتأثيرات تغير المناخ على الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي بصورة متسقة مع الإعمال التدريجي للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، دعت اللجنة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين في لجنة الأمن الغذائي العالمي، حسب الاقتضاء، ومع الإقرار بدور اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى:

(أ) مراعاة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ في سياسات وبرامج الأمن الغذائي، وزيادة قدرة المجموعات المستضعفة والنظم الغذائية على مواجهة تغير المناخ، مع التركيز على التكيّف مع تغيّر المناخ كشاغل رئيسي وهدف لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، لا سيما صغار المنتجين، بما في ذلك من خلال:

- زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة والتعاون الدولي للنهوض بالأمن الغذائي لمواجهة تهديدات تغير المناخ، لا سيما من أجل التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وإدارة المياه، وصون التربة؛
- بناء القدرات الوطنية والمحلية للتصدي للتحديات المرتبطة بالأمن الغذائي وبتغير المناخ، بما في ذلك تحسين خدمات الإرشاد وجعلها متوافرة وفي متناول الجميع، وتوفير أدوات لتوقّع الأحوال الجوية والمناخ وإدارة المخاطر المتصلة بها لدعم شبكات ومنظمات المزارعين وصغار منتجي الأغذية (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛
- إجراء عمليات تقييم للمخاطر وأوجه الضعف والقدرات، مع مراعاة المساواة بين الجنسين والأبعاد التغذوية، وتحسين نظم الإنذار المبكر وتنفيذها، لا سيما بطريقةٍ منسقة (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛
- وضع سياسات متكاملة لاستخدام الأراضي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ، والإسهام في الحد من تأثيرات المناخ عندما يكون ذلك مناسباً، مع مراعاة "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" وفقا للأولويات المحددة على المستوى الوطني؛ (الدول الأعضاء)؛
- دمج التكيّف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث في سياسات الأمن الغذائي وبرامجه (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية)؛
- تنفيذ المبادرات ذات الصلة، مثل "التكيف داخل المنظمة" (FAO-Adapt) بحسب مقتضى الحال، تعزيزاً للدعم المقدم للجهود التي تبذلها البلدان في سبيل التكيف مع تغير المناخ (المنظمات الدولية).

(ب) توفير الظروف المناسبة لتيسير الحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم الفوائد الناجمة عن استخدامها بصورةٍ عادلة ومتساوية، عن طريق ما يلي على سبيل المثال:

- الإقرار بأهمية المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وبروتوكول ناغويا الذي اعتمدته الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛
- دعوة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في المنظمة إلى مواصلة وتعزيز عملها في مجال تغير المناخ والموارد الوراثية لصون الموارد الوراثية واستخدامها بغرض التكيّف مع تغير المناخ (الدول الأعضاء).

(ج) وضع استراتيجيات زراعية تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

(1) ضرورة الاستجابة إلى تغير المناخ وصون الأمن الغذائي؛
(2) تنوع الظروف والنظم الزراعية؛
(3) وتفاوت مستويات التنمية والاحتياجات والظروف والأولويات الخاصة بكل من البلدان والأقاليم، بما في ذلك عن طريق:

- مراعاة المنظور الجنساني والنُهج التشاركية التي تسمح لكلٍ من الرجل والمرأة على حد سواء بالحصول على فرص متساوية لاستخدام الأراضي، والحصول على المعلومات والموارد عند معالجة قضايا الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ؛
- تشجيع المزارعين على الأخذ بالممارسات الجيدة، بما فيها ممارسات الزراعة والرعي للحؤول دون تدهور التربة وفقدان الكربون منها، وزيادة كفاءة استخدام النتروجين وزيادة إنتاجية الثروة الحيوانية، واستخدام الروث، وتحسين إدارة المياه، وتكثيف استخدام الزراعة المختلطة بالغابات؛
- القيام بعمليات تقييم قطرية لأصحاب المصلحة المتعددين وإجراء بحوث حول استراتيجيات التنمية الزراعية بغرض مواجهة الآثار المعاكسة لتغير المناخ، مع مراعاة الاختلافات بين نظم الزراعة، والممارسات الزراعية، والظروف الإقليمية والوطنية والمحلية؛
- تشجيع الكفاءات في سلسلة الأغذية والحد من خسائر ما بعد الحصاد والفاقد من الأغذية بطريقة مستدامة (البلدان الأعضاء بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني).

(د) النهوض بالأبحاث، بما فيها الأبحاث التي يجريها المزارعون، وتحسين عملية جمع المعلومات وتقاسمها، من خلال:

- توطيد التعاون الدولي، والاستثمارات الخاصة والعامة في مجال الأبحاث بشأن التكيف مع تغير المناخ والحد من تأثيره بغية التوافق مع التنمية المستدامة والأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك احتياجات التكيف لدى صغار المنتجين؛
- تشجيع تبادل المعلومات بين برامج الأبحاث المتعلقة بتغير المناخ والأمن الغذائي (الدول الأعضاء والمنظمات الدولية).

(هـ) تيسير مشاركة جميع أصحاب المصلحة في سياسات وبرامج الأمن الغذائي، حسب الاقتضاء، من أجل التصدي لتغير المناخ، مع الاعتراف بإسهام المزارعين ومنتجي الأغذية كافة، وعلى الأخص صغار المنتجين، في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال:

- تشجيع إقامة منتديات تضمّ أصحاب مصلحة متعددين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية تشجيعاً لتوسيع مشاركة المجتمعات المحلية والمجموعات الأضعف، وكذلك القطاع الخاص، في عمليات صنع القرارات؛
- دعم منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تمثل أكثر السكان معاناة من الجوع، ومنظمات صغار المنتجين، ومنظمات المزارِعات من أجل المشاركة في صنع القرارات وتنفيذ سياسات وبرامج الأمن الغذائي للتصدي لتغير المناخ.

(و) دعم مزيد من الاعتراف بالأمن الغذائي في أنشطة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ طبقاً للولاية الموكلة إليها وفي سياق أهداف الاتفاقية ومبادئها وأحكامها، وذلك من خلال:

- دعوة المنظمة إلى مواصلة التعاون مع أمانة الاتفاقية، بما في ذلك من خلال تقديم معلومات فنية سليمة عن قضايا الأمن الغذائي؛
- دعوة أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى رفع تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي وتغير المناخ، وكذلك الوثيقة الحالية للجنة الأمن الغذائي العالمي، إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وإلى أمانة الاتفاقية، للإحاطة.

الفصل الخامس: الاتحاد والتنظيم لمحاربة الجوع[78]

تُعتَبَر الحوكمة الجيدة للأمن الغذائي والتغذية على كافة المستويات – العالمية، والإقليمية، والوطنية على وجه الخصوص – مطلباً أساسياً لإحراز تقدم في محاربة الجوع وسوء التغذية. وتتطلب الحوكمة الجيدة من الحكومات تحديد أولويات الاستراتيجيات والسياسات، والبرامج، والتمويل من أجل التصدي للجوع وسوء التغذية. كما تتطلب من المجتمع الدولي أن ينسق ويحشد دعماً مجديا، سواء عن طريق المساعدات الإنسانية أو الإنمائية، الوطنية أو الثنائية أو المتعددة الأطراف، والتي تتماشى مع الأولويات القطرية.

إن استمرار تفشي الجوع على نطاق واسع، وظهور الأزمة الاقتصادية والتقلب المفرط في أسعار الأغذية خلال السنوات الأخيرة قد أظهر مدى هشاشة الآليات العالمية للأمن الغذائي والتغذية. كما أن التنسيق بين الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لم يكن كافياً. وسوف يتطلب التغلّب على الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية الترويج لاتساق جميع السياسات الوطنية والدولية المعنية بالحق في الغذاء، والسياسات المتقاربة، واستراتيجيات وبرامج تعطي الأولوية العاجلة لتلبية كل من الاحتياجات الطويلة الأجل، ومتطلبات الطوارئ ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية. ويتطلب نجاح المساعي لتحقيق هذه الأهداف دعماً متشعب القطاعات من جانب الحكومة، كما يتطلب إرادة سياسية، وتدابير منسقة طويلة الأجل. وينبغي تمويل التدخلات بصورة ملائمة، والاستفادة من قدرات ملائمة لتنفيذها ورصد تأثيرها[79].

ألف- الإجراءات الأساسية على المستوى القطري

تم التأكيد مجدداً في العديد من المناسبات على المسؤولية الرئيسية التي تقع على كاهل الدول لضمان الأمن الغذائي لمواطنيها، بما في ذلك تأكيد مبدأ روما الأول للأمن الغذائي المستدام، والتركيز على الخطط التي تملكها وتوجهها البلدان، والتي تنصّ على ما يلي:

"نحن نؤكد من جديد أن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية وأن أية خطط لمواجهة تحديات الأمن الغذائي ينبغي أن تصاغ وطنياً، وتُصمم وتُمتلك وتُدار وتُبنى على التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسوف نجعل الأمن الغذائي أولوية عليا وسنعكس ذلك في برامجنا وميزانياتنا الوطنية"[80].

والتوصيات التالية توطد أهم الدروس للتدابير على المستوى القطري، وهي تشمل من بين غيرها:

(أ) ينبغي للدول أن تنشئ وتعزز آليات مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن الأمن الغذائي الوطني واستراتيجيات، وسياسات وبرامج التغذية؛

(ب) ينبغي أن تُشكَّل وتُنسَّق تلك الآليات، بشكل مثالي، على مستوى حكومي رفيع، وأن تُوحَّد في قانون وطني، وأن تشرك ممثلي الوزارات أو الوكالات الوطنية من جميع المجالات ذات الصلة

بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك الزراعة، والحماية الاجتماعية، والتنمية والصحة، والبنية التحتية، والتعليم، والمالية، والصناعة والتكنولوجيا؛

(ج) ينبغي للاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، سواء كانت واردة في استراتيجيات إنمائية أوسع نطاقاً أو في استراتيجيات الحد من الفقر، أن تكون شاملة وأن تعزز النظم الغذائية المحلية والوطنية، وأن تتناول جميع ركائز الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك توافرها، وسبل الوصول إليها، واستخدامها، واستقرارها؛

(د) ينبغي للآليات أن تُنشأ أو تُعزز من أجل تنسيق الاستراتيجيات والتدابير مع المستويات المحلية الحكومية؛ ويجب أن تنظر الدول في إقامة منابر وأطر متعددة الأطراف على المستويين المحلي والوطني من أجل تصميم، وتنفيذ، ورصد استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية، والتشريعات، والسياسات والبرامج ذات الصلة، ربما من خلال دمج الآليات المتعددة الأطراف مع آليات تنسيق وطنية. ويجب أن يضم أصحاب المصلحة، كيفما هو ملائم، الحكومات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات المزارعين، وصغار منتجي الأغذية التقليديين، ومنظمات النساء والشباب، وممثلين عن المجموعات الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي، وحينما يكون ملائماً، الجهات المانحة والشركاء في التنمية؛

(هـ) تطوير و/أو تعزيز عملية رسم الخرائط، وآليات الرصد من أجل زيادة تنسيق التدابير التي يتخذها مختلف أصحاب المصلحة، وتشجيع المساءلة؛

(و) ولدى تصميم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، يجب أن تسعى الدول إلى النظر في التأثيرات المحتملة اللا متوقعة أو السلبية التي قد تتأتى عنها على الأمن الغذائي والتغذية في دول أخرى.

أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي الجارية بشأن التنسيق ذي الصلة بهذه المسألة:

تنخرط لجنة الأمن الغذائي العالمي الآن في عملية مستمرة لتعزيز عملية رسم خرائط الأمن الغذائي والتدابير التغذوية على المستوى القطري من أجل تحسين تنسيق وتوفيق السياسات والبرامج، واستكشاف ارتباطات هذه التدابير بتدفقات الموارد، وكل من الجهات المانحة والمحلية والمؤسسات المنفذة والمواقع والشعوب المستفيدة من ذلك.

ألف- 1 تنفيذ الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء

وبالإضافة إلى التوصيات الواردة في القسم السابق، فإن الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني تقدّم للبلدان توجيهات عملية لوضع أطر مؤسسية وقانونية فعالة وملائمة، وإنشاء آليات رصد مستقلة، وتنفيذ هذه الأطر.

ويُوصى بالخطوات السبع التالية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني[81]:

الخطوة الأولى: تحديد من هم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأين يعيشون، ولماذا يعانون من الجوع. واستخدام بيانات مجزّأة، وتحليل الأسباب الكامنة وراء انعدام أمنهم الغذائي لتمكين الحكومات من توجيه جهودها بشكل أفضل.

الخطوة الثانية: إجراء تقييم دقيق، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، للسياسات، والمؤسسات، والتشريعات، والبرامج، ومخصصات الميزانية القائمة وذلك لتحديد المعوقات والفرص بشكل أفضل من أجل تلبية الاحتياجات والحقوق المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي.

الخطوة الثالثة: وعلى أساس هذا التقييم، اعتماد استراتيجية وطنية للأمن الغذائي والتغذية قائمة على حقوق الإنسان باعتبارها خارطة طريق للعمل الحكومي المنسق من أجل الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية غايات، وأطراً زمنية، ومسؤوليات، ومؤشرات للتقييم معروفة للجميع، وينبغي أن تشكل الأساس لتخصيص موارد الميزانية.

الخطوة الرابعة: تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات العامة ذات الصلة على جميع المستويات لضمان الشفافية، والمساءلة، والتنسيق الفعال، وإذا اقتضت الضرورة ذلك، إنشاء وإصلاح أو تحسين تنظيم هذه المؤسسات العامة وهيكلها.

الخطوة الخامسة: النظر في إمكانية إدماج الحق في الغذاء ضمن التشريعات الوطنية، مثل الدستور، أو قانون إطاري، أو قانون قطاعي، وبذلك يوضع معيار ملزم وطويل الأجل للحكومة وأصحاب المصلحة.

الخطوة السادسة: رصد تأثير ونتائج السياسات، والتشريعات، والبرامج، والمشاريع، بغية قياس إنجازات الأهداف المعلنة، وسدّ الثغرات المحتملة، وتحسين العمل الحكومي بصفة مستمرة. ويمكن أن يشمل هذا تقييمات تأثير السياسات والبرامج في ما يتعلق بالحق في الغذاء. ويلزم إيلاء اهتمام خاص إلى رصد حالة الأمن الغذائي للفئات المستضعفة، وخاصة النساء والأطفال والمسنين، ووضعهم التغذوي، بما في ذلك انتشار حالات نقص المغذيات الدقيقة.

الخطوة السابعة: إنشاء آليات للمساءلة والمطالبات، قد تكون قضائية، أو خارج نطاق القضاء، أو إدارية، لتمكين أصحاب الحقوق من مساءلة الحكومات، وضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي دون تأخير عندما لا تُنفَّذ السياسات أو البرامج، أو لا تُقدَّم الخدمات المتوقعة.

البرازيل – قصة نجاح في إعطاء الطابع المؤسسي للتنسيق بين وزارات متعددة ومشاركة المجتمع المدني لمواجهة انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز الحق في الغذاء[82]

على خلفية استمرار انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية والجوع، رغم حيوية قطاع تصدير الأغذية، أطلق البرازيل عام 2003، برعاية الرئيس لولا، استراتيجية القضاء التام على الجوع. ومنذ ذلك الحين، عزّزت البلاد الأمن الغذائي والحق في الغذاء على عدة جبهات، من خلال قوانين فعالة، ومؤسسات قوية، وسياسات سليمة، وعبر تمكين المجتمع المدني.

وتمّ إنشاء مجلس وطني للأمن الغذائي والتغذوي عام 2003 كهيئة استشارية للرئيس. وتألف في ثلثيه من ممثلي المجتمع المدني في حين شكّل الثلث الأخير ممثلون حكوميون، وترأّسه ممثل عن المجتمع المدني. وورد هذا المجلس في القانون كجزء من إطار مؤسسي وطني للأمن الغذائي والتغذوي ضمّ أيضاً مجالس مماثلة متعددة أصحاب المصلحة للأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الدولة والبلدية. ويقدّم المجلس الوطني المشورة إلى غرفة مشتركة بين الوزارات للأمن الغذائي والتغذوي، وهي آلية تنسيق حكومية مكلّفة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي. ويترأّس هذه الغرفة وزير التنمية الاجتماعية ومكافحة الجوع، في حين اعتمدتها 19 وزارة ووكالة بما فيها وزارات المالية، والتخطيط، والزراعة، والعمل، والتربية.

وشكّل التنسيق العميق بين الوزارات، والحوار الوثيق مع المجتمع المدني على كافة المستويات عوامل أساسية من أجل إنجاح عملية تصميم مجموعة واسعة من البرامج الحكومية التي تشمل استراتيجية القضاء التام على الجوع، وتنفيذها والإشراف عليها. والأهم من بين هذه البرامج هو برنامج بولسا فاميليا Bolsa Família لتحويل المال النقدي المشروط، الذي يستند إلى قاعدة بيانات شاملة عن الأسر والمستفيدين، تنفّذه الحكومات المحلية ويشرف عليه المجتمع المدني. والمكوّنات الرئيسية الأخرى هي الائتمان، والمدخلات، والتأمين، وبرامج الدعم الفني لصغار منتجي الأغذية؛ وبرنامج لشراء الأغذية يطال منتجات الزراعة العائلية؛ والبرنامج الوطني للتغذية المدرسية الذي يشمل جميع تلامذة المدارس الابتدائية، ويوفر التنوع في النظم الغذائية واقتناء منتجات محلية من الحيازات الصغيرة.

وقد أُطلقت استراتيجية القضاء التام على الجوع من منظور حقوق الإنسان. وفي عام 2010، تكرّس الحق في الغذاء في الدستور كحق أساسي. وبناءً عليه، تقوم الهيئة الدائمة المعنية بالحق الإنساني في غذاء كاف، التي أنشأها المجلس الوطني، بالنظر في البرامج والسياسات العامة. وأثبتت استراتيجية القضاء التام على الجوع فعاليتها في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، بما يساعد البرازيل في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية لجهة الحدّ من الفقر المدقع والجوع ووفيات الأطفال، قبل المدة الزمنية المحدّدة في عام 2015، وإخراج ملايين الأشخاص من حالة الفقر المدقع. وتشكّل النماذج المؤسسية والبرامج التي أنشأتها استراتيجية القضاء التام على الجوع مصدر إلهام لمبادرات مماثلة تتخذها عدة بلدان في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

باء- تحسين الدعم الإقليمي للتدابير الوطنية والمحلية

على الرغم من أن المستوى القطري هو المستوى الأكثر حيوية، فإن معظم البلدان أمامها فرصة الاستفادة من تحسين التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي. وتتمثل بعض أدوار المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، وفقاً لولاياتها، في تقديم حوافز سياسية وتوجيهات تقنية لتعزيز الاستجابة على المستوى القطري، والمساعدة في بناء أسواق إقليمية، مع تجميع مخاطر واستجابات أعضائها. وقد طوّر الكثير من المنظمات الإقليمية أطراً سياساتية توفر أساساً مفاهيمياً لوضع سياسات وطنية، وتقديم توجيهات عملية بشأن عمليات التخطيط الشامل. وتُعتَبر هذه العمليات أساسية لتشجيع ودعم الشراكات اللازمة على المستوى القطري من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

وبإمكان الهيئات الإقليمية، وفقاً لولاياتها، أن تؤدي دوراً مهماً في وضع السياسات الإقليمية للتعامل مع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية عبر الحدود، وبناء أسواق إقليمية قوية. وتستند مثل هذه السياسات إلى عوامل التكامل الأقاليمية القوية بين الإيكولوجيا والإنتاج والاستهلاك. وهي تلبي الحاجة إلى إدارة مشتركة للموارد العابرة للحدود مثل الأنهار، وأحواض الأنهار، وطبقات المياه الجوفية، والأراضي الرعوية، والموارد البحرية، والإدارة المشتركة للآفات العابرة للحدود. وتشمل مثل هذه السياسات استثماراً إقليمياً لتعزيز الجهود الوطنية، ومعالجة قضايا معينة مثل إزالة الحواجز التجارية بين الأقاليم، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، ومواءمة نظم المعلومات، وتنسيق نظم الرصد لحالات الطوارئ الغذائية، وتعبئة الموارد.

وتوفر المنابر الإقليمية، وفقاً لولاياتها، حيّزاً للحوار بين التجمعات الإقليمية، والحكومات، والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة. وهي تيسّر الاتفاق المشترك على المبادئ المشتركة والتدابير المقترحة، وتمهد الطريق لتحسين التوافق بين السياسات. وبإمكانها أيضاً أن تتيح الفرص أمام رصد الأداء وتقييمه، ومتابعة المصروفات الحكومية وتدفقات المعونة، ممّا يشجع على تنسيق أفضل بين الجهات المانحة، ومصارف التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من كونها غير إقليمية بالمعنى الصارم، فإن تلك المنابر التي تستخدمها البلدان النظيرة أو المتماثلة التفكير مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[83] ومجموعة العشرين، تقوم بالعديد من الأدوار ذاتها.

وفي النهاية، يمكن للمنظمات والمنابر الإقليمية أن توفر سطحاً بينياً مفيداً بين المستويين العالمي والوطني، من خلال الإسهام في نشر وتكييف الممارسات والدروس المقبولة دولياً في سياق إقليمي مناسب، وعن طريق مؤسسات أقوى هي أقرب إلى الحكومات الوطنية.

ومن أجل التحقيق الكامل للمزايا الواردة أعلاه وتحسين الدعم من جانب الأجهزة الإقليمية إلى التدابير الوطنية، حيثما هو مناسب، يُوصى باتباع الإجراءات التالية، من جملة إجراءات أخرى:

(أ) تطوير أو تعزيز آليات التنسيق الإقليمية التي تشرك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، لتطوير أو تحديث استراتيجيات أو أطر إقليمية للأمن الغذائي والتغذية، والتي سوف تستفيد من خصائص الإقليم وتفعِّل جوانب القوة والمزايا المقارنة لدى المؤسسات الإقليمية الحالية؛

(ب) التقريب بين مختلف الجهود الإقليمية والإقليمية الفرعية، وتوحيدها أو تنسيقها لوضع استراتيجيات، وسياسات وملكية إقليمية واضحة للأمن الغذائي والتغذية؛

(ج) تشجيع الارتباطات بين الآليات والأطر الإقليمية ولجنة الأمن الغذائي العالمي، وذلك بعدة طرق من بينها تشجيع الاتصال المتبادل الرامي إلى تحسين التقارب بين السياسات واتّساقها؛

(د) تعزيز التوافق والتماسك بين المساهمات التقنية والمالية التي تقدمها المعونة الدولية، والمصارف الإقليمية والوكالات الإقليمية التقنية والمنابر الإقليمية للمزارعين، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لدعم الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية؛

(هـ) زيادة الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة لعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي، واستخدام الكيانات الإقليمية كشركاء فعالين لدعم تطوير وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية للأمن الغذائي والتغذية؛

(و) اتساق السياسات الإقليمية بشأن التجارة في المدخلات والمنتجات الزراعية، ومراعاة المعايير المتّفق عليها إقليمياً ودوليا من أجل تيسير التجارة الأقاليمية؛

(ز) النظر في الحاجة، من بين أمور أخرى، لاحتياطيات استراتيجية من الأغذية لغايات الطوارئ الإنسانية، وشبكات أمان اجتماعي، أو أدوات أخرى لإدارة المخاطر تشجّع الأمن الغذائي وتفيد النساء والرجال في المجتمعات الفقيرة والمهمشة؛

(ح) ينبغي تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، وبخاصة من أجل تطوير البنية التحتية، حيث أن لتلك السلاسل القدرة على توسيع الأسواق عن طريق تقديم الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع الخاص لكي يقوموا باستثمارات طويلة الأجل في عمليات التجهيز الزراعي والأعمال التجارية الزراعية، مع مراعاة التشريعات الوطنية.

أعمال لجنة الأمن الغذائي العالمي الجارية بشأن التنسيق ذي الصلة بهذه المسألة:

تناقش الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي، بصورة منتظمة، مسألة تعزيز الروابط مع المبادرات والعمليات الإقليمية، وقد ناقشت هذه الجلسة حتى الآن أكثر من عشر مبادرات إقليمية، أو تلقّت معلومات عن تطوّراتها الأخيرة[84]. وتمّت متابعة الأقسام الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي في جميع المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة منذ 2010، وأوصت هذه المؤتمرات بضرورة مواصلة استكشاف جوانب هذه الروابط والتآزرات.

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا هو برنامج زراعي تابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD). وتحوّل هذا البرنامج، منذ إنشائه عام 2003، إلى إطار على نطاق القارة ركزّ الاهتمام في رؤيته وخطوطه التوجيهية على الحاجة الماسة إلى استثمارات مستدامة من أجل تسريع عجلة النمو الزراعي والتقدّم باتجاه الحدّ من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا جنوب الصحراء. ويتمثل هدف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في القضاء على الجوع والحدّ من الفقر، وهو يقوم على أربع ركائز رئيسية: (1) توسيع نطاق المساحة الخاضعة للإدارة المستدامة للأراضي؛ (2) تحسين البنية التحتية الريفية والقدرات المتصلة بالتجارة للوصول إلى السوق؛ (3) زيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع؛ و(4) البحوث الزراعية، ونقل التكنولوجيا واعتمادها.

ويقضي البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بالجمع بين عدة أطراف رئيسيين – على المستوى القاري، والإقليمي، والوطني – من أجل تحسين التنسيق، وتقاسم المعارف، وتعزيز الجهود المشتركة والمنفصلة الرامية إلى تحقيق أهداف البرنامج. وقد أفضت جهود التعاون إلى اتساق ملحوظ لدعم الجهات المانحة لأنشطة البرنامج وبرامجه الاستثمارية، مع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، ومع عدد من الجهات المانحة والحكومات الأفريقية، للعمل على اتساق أكبر للدعم الموجّه إلى التنمية الزراعية والحدّ من الفقر. وكذلك، تمّ حشد شركاء في التنمية ومؤسسات متعددة الأطراف حول البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وقد قام كلّ من منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي بتوفير دعم ملحوظ لتقدم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

ومنذ عام 2009، نجح 29 بلداً وجماعة اقتصادية إقليمية واحدة (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) في إنجاز مواثيق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، في حين انتهى 22 بلداً من وضع خطط وطنية للاستثمار الزراعي وتلقّت ستة بلدان مبلغ 270 مليون دولار أمريكي من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. ولكي يظل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا منطلقاً مرجعياً وإطاراً منسقاً لتنمية النُظم الزراعية والغذائية في الإقليم، يتمّ التركيز على نحو أكبر على تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لربط المواثيق وخطط الاستثمار بعمليات السياسات والميزانيات وآليات التمويل.

جيم- تحسين الدعم العالمي للتدابير الإقليمية والوطنية، والاستجابة للتحديات العالمية

سيتطلّب التغلب على آفة الجوع تضافر جهود العالم بأسره. ويتوجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بدورين رئيسيين في هذا الصدد: الدور الأول هو تحسين دعمه للجهود الإقليمية والوطنية؛ والثاني هو تنسيق الاستجابات للتحديات العالمية ذات الصلة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وقد أكّد المجتمع الدولي مراراً وتكراراً التزامه بدعم الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى مكافحة الجوع. ويشمل التأكيد على مبدأ روما الأول للأمن الغذائي العالمي المستدام التزاماً "بتكثيف الدعم الدولي لتعزيز الاستراتيجيات الإقليمية الموجهة قطرياً، ولوضع خطط استثمار موجهة قطرياً، ولتشجيع المسؤولية المتبادلة والشفافية والمساءلة". أما المبدءان 2 و 4 فيتّصلان مباشرة بتحسين الدعم الدولي الذي يُقدم للبلدان[85]. ويتناول هذه القضية أيضاً بيان "لاكويلا" المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي لعام 2009 وإعلان باريس بشأن فاعلية المعونة، وجدول أعمال أكرا.

والجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الدولية كثيرة ومتنوعة. وهي تتراوح بين بلدان مانحة فردية، ووكالات دولية متعددة الأطراف، ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية، ومنظمات دولية غير حكومية، ومؤسسات للقطاع الخاص. ويتمثل التحدي بالنسبة للحوكمة العالمية في ضمان ألا تقوم هذه الجهات الفاعلة المختلفة بأنشطة مزدوجة، وألا تُلقي متطلباتها الإدارية أعباء غير معقولة على عاتق البلدان المستفيدة. ويعني التجزؤ الشديد أن الكثير من البلدان النامية لا تزال تعمل جاهدة للتوفيق بين احتياجاتها الاستراتيجية وأولوياتها الخاصة مع الإجراءات، والشروط، والأطر الزمنية، والحدود القصوى، وملفات طائفة واسعة جداً من الشركاء. وتزداد هذه المشكلة حدّة لدى أقلّ البلدان نمواً، والتي تفتقر عادة إلى الموارد وإلى القدرات لإدارة عدد كبير من الشراكات وتعتمد على المساعدات الدولية بدرجة أكبر.

وتبذل منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لتبسيط وتنسيق مساعداتها من خلال ما تقوم به الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ومن خلال البرمجة المشتركة، وعن طريق بعض الأنشطة من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، والمفهوم التجريبي الخاص بتوحيد الأداء[86] وقد طوّرت أيضاً إطار العمل الشامل المحدَّث التابع للأمم المتحدة لتوجيه وتنسيق تدابيرها.

وفي ما يتعلق بالتصدي للتحديات العالمية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، فقد تم إحراز بعض التقدم في تناول القضايا التي تتطلب جهوداً عالمية من قبيل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والموارد الوراثية، وتقلبات الأسعار، والصيد الدولي، والتجارة، ومعايير الأغذية، وغيرها. وعلى الرغم من أن الاهتمام السياسي والأولويات قد تسارعت منذ أزمة الغذاء عام 2008، فسوف يتطلّب تحقيق مزيدٍ من التقدم، في كثير من الحالات، إيجاد توافق في الآراء والتغلب على بعض الاختلافات السياسية والاقتصادية الصعبة (أُنظر الفصل السادس).

ومع ذلك، يقوم توافق واسع في الآراء حول استراتيجية تهدف إلى تحقيق دعم عالمي محسَّن للجهود القطرية والإقليمية، وللتصدي بصورة أفضل للتحديات العالمية، وهي تشمل العناصر الرئيسية التالية، من بين غيرها: :

تحسين الدعم العالمي للمستويين الإقليمي والقطري

(أ) **اعتماد النَهج الاستراتيجي والبرامجي:** ينبغي للمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية، ووكالات التنمية وغيرها أن تنأى عن المشروعات المنعزلة وتتجه نحو نهج استراتيجي وبرامجي يشتمل على

استراتيجيات موجهة قطرياً كركيزة أساسية لها، ويُفضَّل أن يتم ذلك من خلال شراكة مع جهات مانحة أخرى ترمى إلى توسيع نطاق المبادرات؛

(ب) **التعاون التقني**: ينبغي للبلدان المتقدمة، والبلدان النامية، والوكالات المتعددة الأطراف أن تتعاون من أجل زيادة التآزر في جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية وذلك عن طريق التعاون التقني، بما في ذلك تطوير القدرات المؤسسية ونقل التكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية الزراعية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية؛

(ج) **التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي**[87] ينبغي لهذا التعاون أن يحظى بالدعم حيث أنه يوفّر فرصاً حقيقية لنقل الخبرات السياسية والتكنولوجيات اللازمة لدعم الإنتاجية الزراعية لدى البلدان النامية. وهو يفتح أيضاً آفاق الاستثمار وفرص السوق في ميدان نشاط أكثر يسراً مما هو قائم حالياً بالنسبة لكثير من المنتجين؛

(د) **الشراكات**: ينبغي للبلدان، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وجميع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وأصحاب المصلحة الآخرين تشجيع تعزيز الشراكات، والعمل المنسق في الميدان، بما في ذلك برامج مشتركة وبذل الجهود لتنمية القدرات؛ كما يتوجّب على منظمات دولية أخرى، وبخاصة وكالات الأغذية التابعة للأمم المتحدة ومقرّها روما، أن تعزّز أكثر شراكاتها في إطار مبادىء "التسليم كمنظمة واحدة" ومبادرة توحيد الأداء في الأمم المتحدة؛

(هـ) **رسم خرائط الأمن الغذائي والتغذية وتدفقات الموارد**: دعم التدابير على المستوى القطري التي تسهم في رسم خرائط شاملة لتدابير الأمن الغذائي والتغذية وتدفقات الموارد، تحت إشراف البلد المستفيد، من أجل تشجيع زيادة المواءمة والتقارب[88]؛

(و) **المساعدة الإنمائية الرسمية**[89]: ينبغي أن تبذل البلدان المانحة جهوداً ملموسة من أجل بلوغ الأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية ومعدلها 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي[90]، إلى البلدان النامية ككل، ومن 0.15 إلى 0.2 في المائة إلى أقل البلدان نمواً، حسب الاقتضاء.

(ز) **المساعدة الغذائية**: ينبغي للبلدان التي تقدم المساعدة الغذائية أن تضعها على أساس تقييم سليم للاحتياجات، تشارك فيه الجهات المستفيدة وأصحاب شأن آخرون، حيثما أمكن، وأن تستهدف بشكل خاص الفئات المحتاجة والمستضعفة. ويجب أن تُقدَّم المساعدة الغذائية فقط حين تشكّل الوسيلة الأكثر فعالية وملاءمة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لدى الشعوب الأضعف. ويمكن أن تؤدي المساعدة الغذائية دوراً حيوياً في إنقاذ الأرواح، وحماية سبل المعيشة، وبناء قدرة الناس على الصمود. وعلى غرار كافة أشكال المساعدة، ينبغي للمساعدة الغذائية أن تتلافى خلق حالة تبعية واتكال لدى المتلقين. وينبغي شراء الأغذية، حيثما كان ذلك ممكنا وملائماً، على أساس محلي وإقليمي، أو أن تُوفَّر على شكل مال نقدي أو قسائم تحويل.

(ح) **الدَيْن الخارجي**: ينبغي للبلدان والمنظمات الدولية أن تنظر في إمكانية مواصلة تدابير تخفيف أعباء الديون الخارجية من أجل تحرير الموارد لمكافحة الجوع، والتخفيف من وطأة الفقر في الريف والحضر، وتعزيز التنمية المستدامة[91].

التصدي للتحديات العالمية

(1) **التجارة**: يمكن أن تؤدي التجارة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر، وكذلك في تحسين الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني؛ وينبغي للبلدان أن تشجّع التجارة الإقليمية والدولية باعتبارها إحدى الأدوات الفعالة اللازمة للتنمية؛ ومن المهم ضمان اتّساق السياسات التجارية والإنمائية والبيئية، والوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على نتائج استراتيجيات مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛

(2) **تغير المناخ**: زيادة القدرات الوطنية لدى البلدان النامية، وتعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا الآيلة إلى تحسين التكيّف مع التأثيرات السلبية لتغيّر المناخ، وكفاءة نظم الإنتاج؛

(3) **البحوث**: تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك البحوث الزراعية الوطنية والدولية، بما في ذلك التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال البحوث، وبخاصة تحت مظلّة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وبالتنسيق مع المؤتمر العالمي المعني بالبحوث الزراعية من أجل التنمية[92].

دال- لكي يحدث ذلك: ربط السياسات والبرامج بالموارد

تتوقف استدامة الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع في المقام الأول على الإنفاق العام للبلدان. وفي ما يتعلق بالتمويل القطاعي في البلدان النامية، هناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى زيادة حصة الإنفاق العام المركز على الزراعة، والأمن الغذائي والتغذية. وعلى الرغم من وجود تفاوت ملحوظ بين تقديرات المتطلبات التمويلية العالمية، فإن هناك اتفاقاً عاماً على ضرورة عكس التراجع في الاستثمار في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتغذية خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية والتعويض عنه، وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في الماضي.

ينبغي للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى أن تأخذ في الاعتبار العناصر التالية، من بين غيرها، عند اتخاذ قرار بشأن وضع استراتيجيات التمويل:

(أ) ينبغي للميزانيات الوطنية أن تُخصص بوضوح موارد مستقرة ومجدية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، وينبغي أن يُخَصَص استخدامها بصورة شفافة وقابلة للمساءلة. وينبغي للدول أن تسعى جاهدة لضمان ألا تؤثر التخفيضات في الميزانية سلباً على حصول الفئات الأشد فقرا في المجتمع على غذاء كافٍ[93]؛

(ب) يجب أن تشمل التقديرات العالمية تكلفة تطوير وتنفيذ برامج اجتماعية محسّنة وأكثر استدامة وشبكات أمان، كعنصر ملازم لجدول أعمال الأمن الغذائي والتغذية[94]؛

(ج) الأهمية الرئيسية للاستثمار الخاص المحلي في الزراعة ولاسيما استثمارات المزارعين، وضرورة إيجاد طرق لحشد وتحرير قدرات إضافية من قدرات الاستثمار المحلي، وذلك عن طريق زيادة إمكانيات الحصول على الخدمات المالية والوصول إلى الأسواق؛ فقد يتطلّب ذلك نُهج تمويل ابتكارية من أجل: تقليص مخاطر الإقراض للزراعة؛ وتطوير النواتج المالية المناسبة للمزارعين؛ وتحسين أداء الأسواق الزراعية؛ وزيادة إلمام المزارعين بالمسائل المالية[95]؛

(د) لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً مهماً في تنسيق وتسريع تخطيط وتنفيذ خطط الاستثمار الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية؛ ولا يجب أن تتقيّد مكافحة نقص التغذية والجوع بالدخول الحالية المتوافرة لدى البلدان النامية. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية حاسمة لدعم الاستثمارات الرئيسية العامة بما في ذلك البرامج الاجتماعية، وشبكات الأمان، والبنية التحتية، والبحوث والإرشاد الزراعي، وتطوير القدرات؛ وينبغي تحسين الشفافية والمساءلة في الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية؛

(هـ) يُعتَبَر الاستثمار الخاص مصدراً مهماً لتمويل الاستثمار، ويُعدّ مكملاً للاستثمار العام الذي يركز على المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن يجب أن يتم هذا الاستثمار في سياق يضمن الاتساق مع الأهداف الوطنية للأمن الغذائي والتغذية؛

(و) تشكّل التحويلات مصدراً مهماً لتمويل التنمية والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية. ويجب أن تُبذَل جهود لتيسير تعبئة موارد التحويلات لغاية التنمية، والأمن الغذائي والتغذية؛

(ز) ويُعدّ رسم خرائط تدابير الأمن الغذائي والتغذية، وارتباطها بتدفقات الموارد مهما لتعزيز زيادة مواءمة الموارد دعماً للاستراتيجيات والبرامج الوطنية والإقليمية.

البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي

تتمثل إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان في الحصول على أموال لدعم الخطط الوطنية للاستثمار في الأمن الغذائي. وقد ساهم البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، الذي أُطلق في أبريل/نيسان 2012، في مواجهة هذا التحدي من خلال تيسير عملية تنفيذ التعهدات التي قامت بها بلدان مجموعة الثمانية في بيتسبرغ ولاكويلا عام 2009 تجاه الزراعة والأمن الغذائي. ويستند هذا البرنامج إلى مبادىء فعالية المعونة، وينسّق دعم الجهات المانحة للخطط الاستراتيجية التي توجهها البلدان في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. ويموّل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الاستثمارات الضرورية في الأجل المتوسط إلى الطويل لزيادة الإنتاجية الزراعية؛ وربط المزارعين بالسوق؛ وخفض المخاطر وأوجه الهشاشة؛ وتحسين سبل المعيشة الريفية خارج المزارع؛ والنهوض بتوفير المساعدة الفنية، وبناء المؤسسات، وتطوير القدرات.

ويتم تنفيذ البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي كصندوق مالي وسيط، مع قيام البنك الدولي بدور الوصي وباستضافة وحدة تنسيق صغيرة توفّر الدعم للّجنة التوجيهية في البرنامج. ويتألف البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي من نافذة تمويل للقطاعين العام والخاص على السواء. وإن نافذة القطاع العام، التي تديرها لجنة توجيهية تتألف من ممثلين عن الجهات المانحة وعن المتلقّين، وممثلين آخرين ليس لهم حق التصويت، تساعد البرامج الاستراتيجية التي يوجهها البلد، أو البرامج الإقليمية التي تتأتى عن مشاورات وتمارين تخطيط على نطاق القطاع، أو قطرية، أو إقليمية من قبيل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وأمّا نافذة القطاع الخاص، التي تجري إدارتها بشكل منفصل من جانب المؤسسة المالية الدولية، فهي مصمَّمة لتوفير قروض طويلة وقصيرة الأجل، وضمانات ائتمانية، وأسهم لدعم أنشطة القطاع الخاص من أجل تحسين التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

وبدءاً من يونيو/حزيران 2012، بلغت الأموال التي تمّ التعهد بها للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي 1.2 مليار دولار أمريكي. وتبلغ التمويلات التي تلقّتها البلدان حتى الآن 752 مليون دولار أمريكي، منها 702 مليون دولار أمريكي لنافذة القطاع العام، و50 مليون دولار أمريكي لنافذة القطاع الخاص. وفي إطار النداء الأول لتقديم المقترحات لنافذة القطاع العام، تمّ تخصيص 481 مليون دولار أمريكي لاثني عشر بلداً، بما فيها بنغلاديش، وكمبوديا، وإثيوبيا، وهايتي، وليبريا، ومنغوليا، ونيبال، والنيجر، ورواندا، وسيراليون، وطاجيكستان، وتوغو. وأمّا النداء الثاني لتقديم المقترحات الذي أُغلِق في 31 مارس/آذار 2012 فقد أدّى إلى تخصيص مبلغ إضافي قدره 177 مليون دولار أمريكي لستة بلدان.

هاء- الرصد والمتابعة

تنص وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي على أن أحد أدوار هذه اللجنة يقضي "بتعزيز المساءلة وتقاسم الممارسات الفضلى على المستويات كافة". وبهذا المعنى، "من شأن لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تساعد البلدان والأقاليم، حسب الاقتضاء، على النظر في ما إذا كان يتمّ تحقيق الأهداف، وفي سبل الحد من سوء التغذية وانعدام الأمن

الغذائي على نحو أسرع وأكثر فعالية. وسيتطلب ذلك وضع آلية مبتكرة، بما في ذلك تحديد مؤشرات مشتركة، لرصد التقدم المُحرَز نحو الأهداف والتدابير المتفق عليها، مع الأخذ في الاعتبار للدروس المستخلصة من عملية لجنة الأمن الغذائي العالمي ذاتها ومحاولات الرصد الأخرى". وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأ مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي فريق عمل مفتوح العضوية لوضع مقترحات لأجل الرصد الفعال، سوف تُدْرَج في النسخ اللاحقة من الإطار الاستراتيجي العالمي فور اعتمادها من جانب لجنة الأمن الغذائي العالمي.

ويتطلب وضع استراتيجية شاملة وقابلة للمساءلة للأمن الغذائي والتغذية العديد من المكونات المستقلة، والتي تتفاوت من حيث أهدافها، والنَهْج الذي تتّبعه، والمستوى المفضل للتنفيذ. وترد في ما يلي المواصفات الأساسية والخطوط التوجيهية لبعض أهم هذه العناصر.

(أ) المساءلة بشأن الالتزامات والنتائج

إن المساءلة بشأن الالتزامات والنتائج جوهرية، وبخاصة للمضي قدما في الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي تحرز التقدّم الأكبر في مجالي الأمن الغذائي والتغذية هي البلدان التي أظهرت الإرادة السياسية الأكبر، إضافة إلى التزام سياسي ومالي قوي ومفتوح وشفاف بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن تشمل الأهداف الواجب رصدها النواتج التغذوية، والحق في مؤشرات غذائية، وأداء القطاع الزراعي، والتقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف 1، والغايات المُتَّفق عليها إقليمياً.

المبادىء الخمسة التي ينبغي تطبيقها على نظم الرصد والمساءلة هي كالتالي:

(1) يجب أن تستند إلى حقوق الإنسان، مع إشارة خاصة إلى الإعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ؛
(2) يجب أن تسمح بمساءلة صانعي القرارات؛
(3) يجب أن تكون تشاركية، وأن تشمل عمليات تقييم يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة والمستفيدين، بما فيهم الأكثر عرضة؛
(4) يجب أن تكون مبسّطة، إنما مفهومة، ودقيقة، وجيدّة التوقيت، ومفهومة من الجميع، على أن تضمّ مؤشرات مجزّأة حسب الجنس، والفئة العمرية، والإقليم، إلخ، تبيّن الأثر، والعملية، والنواتج المتوقّعة؛
(5) ينبغي ألاّ تكون نسخة عن النظم القائمة، بل أن تستفيد من القدرات الإحصائية والتحليلية الوطنية وتعززها.

ويجري حالياً رصد التقدّم المُحرَز باتجاه تحقيق غايات الأمن الغذائي والتغذية في العديد من المنتديات، بما في ذلك الأجهزة الدولية والإقليمية والوطنية(2) وفي حين تواصل الأجهزة الدولية عملها في مجال الرصد العالمي للجوع وسوء التغذية، والتقدم المُحرَز باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تضع البلدان آلياتها الخاصة لإشراك

أصحاب شأن متعدّدين في رصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها، ورفع تقارير بشأنها، والنظر في خيارات من أجل حوكمة فعالة وشاملة للأمن الغذائي والتغذية على الصعيد الوطني.

(ب) رصد انعدام الأمن الغذائي والجوع ونقص التغذية

يتعلق هذا المكوّن برصد الجوع الفعلي، أكان قصير الأجل أو طويل الأجل. وينبغي أن يمثل ذلك المسؤولية الرئيسية للبلدان، بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية. وينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن يضطلعا بأدوار مهمة في هذا الصدد، تشمل إلى جانب أمور أخرى، نشر تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم بشكل سنوي، وهو التقرير الذي يوحّد البيانات التحليلية الواردة من البلدان الأعضاء؛ لدعم نظم المعلومات الوطنية؛ وتوفير تحليل أوجه التعرض، وإعداد خرائط[96] وعمليات تقييم احتياجات الأمن الغذائي المهمة لمساعدة البلدان على الحيلولة دون حدوث أزمات غذائية وعلى مواجهتها(2) ويرد وصف لرصد المعلومات وأعمال التحليل الجارية حالياً في إطار العمل الشامل المحدَّث التابع للأمم المتحدة[97].

إن وجود نظم معلوماتية جيدة الأداء، ونظم رصد ومساءلة مزوّدة بمعلومات مجزّأة حسب الجنس والفئة العمرية، مُهم لتحديد الحالة الراهنة للتنمية الزراعية، والأمن الغذائي والتغذية، وممارسة الحق في الغذاء في بلد معين؛ وتحديد نطاق الاحتياجات وتوزيعها فيما بين مجموعات سبل المعيشة المختلفة؛ وتشجيع مزيد من الفعالية، والمساءلة، والشفافية وتنسيق الاستجابات لهذه الاحتياجات.

ويبقى الكثير للقيام به على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لتحسين نظم المعلومات، وجمع البيانات، واتساق المنهجيات والمؤشرات لتقدير معدلات الجوع ونقص التغذية.

وفي هذا الصدد، وافقت لجنة الأمن الغذائي العالمي على التوصيات التالية[98]:

(أ) صادقت على المقترح الذي ينص بإنشاء مجموعة من المؤشرات الأساسية للأمن الغذائي، بما في ذلك وضع معايير مقبولة دولياً، واعتمادها، والترويج لها؛

(ب) أوصت بشدة بأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتحسين قياسها لنقص التغذية مع التركيز بصفة خاصة على تحسين التوقيت ودقة البيانات والبارامترات القياسية الأساسية المدرجة في المنهجية؛

(ج) شجعت بقوة منظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى ذات الصلة على تعزيز جهودها في مجال تنمية قدراتها من أجل النهوض بكل من إحصاءات الأغذية الأساسية والإحصاءات الزراعية، والنظم الخاصة برصد الأمن الغذائي؛

(د) حثت البلدان على تعزيز نظمها الخاصة بالمعلومات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية؛

(هـ) شددت على ضرورة إدماج جميع التدابير المتعلقة بمعلومات الأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات على نحو أفضل، وشجعت على حشد الموارد من أجل تحقيق هذه الغاية؛

(و) أوصت بتكثيف الحوار بين صانعي السياسات، والوكالات الإحصائية، ومزوّدي البيانات من أجل تحسين عملية تحديد وربط الاحتياجات من المعلومات لأجل تصميم سياسات الأمن الغذائي وتنفيذها ورصدها لتوفير هذه المعلومات

(ج) رسم خارطة تدابير الأمن الغذائي والتغذية

ويتمثّل مكوّن آخر في استراتيجية الرصد في رسم خارطة التدابير والمبادرات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية على المستويات كافة. وتقوم لجنة الأمن الغذائي العالمي حالياً بريادة نهج لمساعدة البلدان على مواءمة الأهداف الوطنية للأمن الغذائي والتغذية على نحو أفضل مع السياسات، والاستراتيجيات، والبرامج، والموارد المتاحة.

وفي هذا الصدد، صادقت لجنة الأمن الغذائي العالمي على التوصيات التالية[99]:

(أ) حثت أصحاب المصلحة المعنيين والقطاعات ذات الصلة على المشاركة في مساعدة البلدان في عملية رسم خرائط لتدابير الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذها، وعلى إقامة شراكات مناسبة متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة والعمل على اتساق الأساليب؛

(ب) ينبغي توفير موارد كافية لتمويل أنشطة المتابعة وذلك لإمداد البلدان المهتمة بدعم تقني من أجل وضع وتنفيذ نظم رسم خرائط للأمن الغذائي والتغذية كجزء من جهودها الوطنية لرصد التنمية؛

(ج) يجب أن تشكّل عملية رسم خرائط لتدابير الأمن الغذائي والتغذية جزءاً لا يتجزأ من نظم المعلومات الوطنية التي تشمل قطاع الأغذية والزراعة، كما ينبغي استخدام منهجية معيارية على المستوى القطري.

(د) رصد ومتابعة حالة تنفيذ توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي

تماشياً مع الولاية الممنوحة للجنة الأمن الغذائي العالمي، ينبغي إيجاد سبيل ما لرصد حالة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه اللجنة، بما يسمح بتعزيز دوري التنسيق والتقارب بين السياسات لدى لجنة الأمن الغذائي العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، أُوكل إلى الأمانة إعداد تقارير، بالتعاون مع الجماعة الاستشارية، بشأن حالة تنفيذ القرارات والتوصيات المتعددة الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي[100].

وقرر الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالرصد، والذي أنشأه مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، أن يركز جهوده الأولى على هذا المكوّن، وسوف يواصل مناقشة الخيارات المحتملة والأساليب والموارد المطلوبة لمتابعة حالة تنفيذ توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي من جانب الأمانة، وفقاً لدور اللجنة في تعزيز المساءلة كما تنصّ عليه وثيقة الإصلاح. ومن خلال توفير مجموعة موحدة من نتائج لجنة الأمن الغذائي العالمي، جنباً إلى جنب مع الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومع الصكوك المشابهة المستقبلية، سوف يساهم الإطار الاستراتيجي العالمي في مهمة تحديد التوصيات الواجب رصدها.

الفصل السادس: المسائل التي قد تستوجب مزيداً من الاهتمام

نظراً إلى تنوّع وجهات النظر، قد تتطلّب بعض القضايا مزيداً من الاهتمام من جانب الأسرة الدولية سيما حين تكون هذه المسائل ذات الصلة بالنقاش الدولي حول الأمن الغذائي والتغذية. وترد أدناه قائمة غير شاملة بهذه المسائل، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه يتوجّب على لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تتطرّق إليها:

(أ) السبل لتحسين اندماج صغار المنتجين، ولا سيما النساء منهم، في الأسواق ووصولهم إليها؛

(ب) السبل للدفع قدماً بالتنمية الريفية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية في سياق الهجرة من الريف إلى الحضر؛

(ج) الطلب على المياه للإنتاج الزراعي، ولاستخدامات أخرى، وسبل تحسين إدارة المياه؛

(د) ضرورة أن يعترف النظام التجاري الدولي والسياسات التجارية على نحو أفضل، بالشواغل المتصلة بالأمن الغذائي؛

(هـ) إدارة سلسلة الأغذية وتأثيراتها على الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك سبل تشجيع الممارسات العادلة والتنافسية، وللتخفيف من خسائر ما بعد الحصاد ومن الهدر في الأغذية؛

(و) تأثيرات المعايير الغذائية، بما فيها المعايير الخاصة، المتصلة بالإنتاج، والاستهلاك، والنماذج التجارية، وبخاصة في ما يتعلّق بالأمن الغذائي والتغذية؛

(ز) استخدام التكنولوجيات الملائمة ونقلها في مجال الزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار لتأثيرات نظم الملكية الفكرية على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية؛

(ح) نهج تراعي التغذية وتشكل جزءاً لا يتجزّأ من وضع الخطط والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة؛

(ط) تعزيز حوار السياسات وتشجيع القرارات المستندة إلى العلم حول التكنولوجيا الحيوية، بطريقة تروّج للزراعة المستدامة وتحسّن الأمن الغذائي والتغذية.

حواشي ختامية

[1] *إن تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم* ، الذي تنشره منظمة الأغذية والزراعة سنوياً، يعمق الوعي بشأن قضايا الجوع العالمية، ويناقش الأسباب الأساسية للجوع وسوء التغذية. *ويصف تقرير* 2011 /http://www.fao.org/publications/sofi/en التأثيرات المتفاوتة التي أحدثتها أزمة الغذاء العالمية في 2007–2008 على مختلف البلدان، والتي لحق أسوأ تأثير لها بالفئات الأكثر تضرراً من الفقر. وبينما تمكنت بعض البلدان الكبيرة من التعامل مع الجانب الأسوأ من الأزمة، فإن السكان في الكثير من البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات شهدوا زيادات كبيرة في الأسعار ، وهي زيادات، وإن كانت مؤقتة فقط، يمكن أن تترتب عليها آثار مستديمة على قدرتهم المستقبلية على الكسب وعلى استطاعتهم الإفلات من براثن الفقر. ويركز تقرير هذا العام على التكلفة المُتَكبدة نتيجة لتقلب أسعار الأغذية، وعلى الأخطار والفرص المتمثلة في ارتفاع أسعار الأغذية.

[2] وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي:

http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/ReformDoc/CFS_2009_2_Rev_2_E_K7197.pdf

[3] وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 4.

[4] لتوضيح واف لهذه الأدوار، الرجوع إلى الفقرتين 5 و6 من وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

[5] http://www.fao.org/docrep/003/w3613e/w3613e00.htm

[6] http://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/Summit/Docs/Final_Declaration/WSFS09_Declaration.pdf

[7] http://www.fao.org/righttofood/publi_01_en.htm

[8] http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1112/VG/VG_Final_EN_May_2012.pdf

[9] http://www.un.org/en/issues/food/taskforce/cfa.shtml

[10] إعلان لاكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي لعام 2009. انظر:

http://www.g8italia2009.it/static/G8_Allegato/LAquila_Joint_Statement_on_Global_Food_Security%5B1%5D,0.pdf

[11] http://www.agassessment.org/ ينص القسم الخاص بالمعلومات الأساسية في موجز صناع السياسات التابع للتقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية على أن يتناول التقييم القضايا الحاسمة المتعلقة بصياغة السياسات ويقدم معلومات مستندة إلى العلوم والأدلة لصانعي القرار الذين يتولون تقييم وجهات النظر المتضاربة بشأن قضايا خلافية من قبيل العواقب البيئية للزيادات الإنتاجية، وآثار المحاصيل المهجّنة على صحة الإنسان وعلى البيئة، وعواقب تنمية الطاقة الحيوية بالنسبة للبيئة ولتوافر الأغذية وأسعارها على الأمد الطويل، وكذلك تداعيات تغير المناخ على الإنتاج الزراعي. وينص هذا القسم كذلك على أن التقييم الدولي للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية لا ينحاز إلى سياسات أو ممارسات بعينها، وإنما يُجري تقييماً للقضايا الرئيسية التي تواجه المعرفة الزراعية والعلم والتكنولوجيا، ويشير إلى طائفة من خيارات العمل التي تفي بأهداف التنمية والاستدامة. والتقييم الدولي وثيق الصلة بالسياسات، ولكنه لا يقترح سياسات.

[12] http://www.scalingupnutrition.org/

أُطلقت حركة تحسين مستوى التغذية في سبتمبر/أيلول 2010 للتشجيع على زيادة الالتزام السياسي بالإسراع في الحد من الجوع ونقص التغذية في العالم في سياق الحق في الأمن الغذائي الكافي للجميع. وتشهد هذه الحركة نمواً سريعاً: فقد التزمت حكومات 27 بلداً تسجل فيها معدلات عالية من نقص التغذية بتحسين مستوى التغذية. وهي تحظى بدعم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين من شتى القطاعات ومن شبكات عالمية من المانحين والمجتمع المدني وشركات الأعمال وأجهزة البحوث ومنظومة الأمم المتحدة. وتعمد الحكومات وشركاؤها في هذه الحركة إلى زيادة الموارد المخصصة للتغذية وإلى المواءمة بين الدعم المالي والتقني الذي تقدمه وبين أولوياتها الوطنية. وهي تساعد البلدان في تنفيذ برامجها الغذائية الخاصة واستراتيجياتها الإنمائية المراعية للبُعد التغذوي. كما أنها تعمل مع البلدان المعنية بحركة تحسين مستوى التغذية ضمن نهج حكومي جامع يسعى إلى ضمان تحسين النتائج الغذائية في قطاعات مختلفة كالزراعة والصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والبيئة. وتعمل الأطراف المشاركة في هذه الحركة

يداً بيد للحد من التشتت على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ولتحفيز الاتساق والمواءمة في سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتقديم الدعم اللازم لتحقيق النتائج المنشودة.

[13] http://www.fao.org/sd/dim_in1/in1_060701_en.htm

[14] http://www.nepad.org/foodsecurity/agriculture/about

[15] حسب التعريف الوارد في الوثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي:

http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/ReformDoc/CFS_2009_2_Rev_2_E_K7197.pdf

[16] http://www2.ohchr.org/english/law/cescr.htm

تلتزم الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باحترام وتشجيع وحماية الحق في الغذاء الكافي واتخاذ الخطوات الملائمة لإعماله على نحو كامل ومطرد. ويشمل ذلك احترام السبل الحالية للحصول على الغذاء الكافي وذلك عن طريق الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تسفر عن إعاقة هذا الحصول، وحماية حق كل فرد في الغذاء الكافي عن طريق اتخاذ الخطوات لمنع المشروعات والأشخاص من حرمان الأفراد من حصولهم على الغذاء الكافي. وينص العهد الدولي على أن البلدان ينبغي لها أن تشجع السياسات، وأن تسهم في التحقيق المُطرِد لحق الشعوب في الحصول على الغذاء الكافي عن طريق المسارعة بالمشاركة الفعالة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز حصول الأشخاص على – والاستفادة من– الموارد والوسائل التي تكفل لهم سبل معيشتهم، بما في ذلك الأمن الغذائي. وينبغي للبلدان أيضا، بقدر ما تسمح به مواردها، إقامة شبكات أمان أو أوجه مساعدة أخرى والحفاظ عليها، لحماية أولئك غير القادرين على توفير الغذاء لأنفسهم.

[17] الوثيقة E/C.12/1999/5– تعليقات عامة 12، ص 6، 8، و13.

الفصل الثاني

[18] تم تجميع هذه القائمة، والقائمة التالية في القسم باء، من طائفة واسعة من المصادر من بينها مُدخلات من أصحاب المصلحة أثناء المشاورة العالمية التي جرت مباشرة على الإنترنت ومناقشات المؤتمر الإقليمي.

[19] عدد ونسبة الأشخاص ناقصي التغذية:

2008–2006	850	مليونا (13٪)
2002-2000	836	مليونا (13٪)
1997–1995	792	مليونا (14٪)
1992–1990	848	مليونا (16٪)
1981–1979	853	مليونا (21٪)
1997–1969	878	مليونا (26٪)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

[20] مثال. اقتصاديات حفظ الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2001.

الفصل الثالث

[21] http://www.fao.org/docrep/003/w3613e/w3613e00.htm

[22] http://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/Summit/Docs/Final_Declaration/WSFS09_Declaration.pdf

[23] إن الأهداف الإنمائية للألفية هي ثمانية أهداف إنمائية دولية اتفقت جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 بلداً و23 منظمة دولية على الأقل على تحقيقها بحلول عام 2015. وهذه الأهداف هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ تحسين الصحة النفاسية؛ مكافحة مرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ كفالة الاستدامة البيئية؛ وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

[24] http://www.oecd.org/dataoecd/11/41/34428351.pdf

[25] http://www.oecd.org/dataoecd/54/15/49650173.pdf

الفصل الرابع

[26] يستفيد هذا القسم بصورة رئيسية من إطار العمل الشامل المستكمل التابع للأمم المتحدة وإعلان القمة العالمية المعنية بالأمن الغذائي 2009.

[27] *برنامج مكافحة الجوع – نهج مزدوج المسار إزاء تقليل الجوع*. http://www.fao.org/docrep/006/j0563e/j0563e00.htmm FAO 2003.

[28] إن ضمان الحدّ الأدنى للأجور مكرّس في دستور منظمة العمل الدولية "لضمان حصّة عادلة من ثمار التقدّم للجميع، وحدّ أدنى للأجور لجميع الموظّفين والمحتاجين إلى هذه الحماية". ويرد احترام حقوق العمال الأساسيين للعمال الزراعيين في الاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، وبخاصة حق التفاوض الجماعي في اتفاقية منظمة العمل الدولية 98 (161 مصادقة)، والحق في حرية التجمع في اتفاقية العمل الدولية 87 (151 مصادقة). شأن تعويضات العمال أن توفّر "سبل معيشة لائقة لهم ولأسرهم" وفقاً للمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[29] التقرير النهائي للدورة 36 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 27، البند 2، والتقرير النهائي للدورة 36 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 25، البند 5، والتقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي الفقرة 64.

[30] http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1011/CFS37/documents/CFS_37_Final_Report_FINAL.pdf

[31] تقرير الدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي الفقرتان 25–26.

[32] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي الفقرة 29 البنود 1–5.

[33] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 29 البنود 7، 9، 10.

[34] المصدر: برنامج الأغذية العالمي

[35] http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1011/CFS37/documents/CFS_37_Final_Report_FINAL.pdf

[36] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي الفقرة 45.

[37] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي الفقرة 50 البندان (ي) و(ن).

[38] www.cgiar.org

[39] http://www.amis-outlook.org

[40] http://www.amis-outlook.org

[41] http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs1011/CFS37/documents/CFS_37_Final_Report_FINAL.pdf

[42] http://www.fao.org/publications/sofa/en/

[43] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرات 34–36، 40 و41.

[44] http://www2.ohchr.org/english/law/cedaw.htm

[45] http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/plat1.htm

[46] http://www.unwomen.org/

[47] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 38.

[48] سياسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2012.

[49] يستمد هذا القسم مضمونه من عدد من الأطر والوثائق الدولية وبخاصة إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي لعام 2009 والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، وبخاصة النتيجة 2-2 و2-3.

[50] إطار العمل الشامل المُحدّث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 59.

[51] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 19

[52] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 25؛ إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 65.

[53] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 25.

[54] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 7-3.

[55] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 17.

[56] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 29، البند 4، 6 والفقرة 50 (س)؛ إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، النتيجة 2-2

[57] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي الفقرة 50– باء).

[58] خطة عمل مجموعة العشرين لعام 2011 بشأن تقلّب أسعار الأغذية والزراعة، الفقرة 14.

[59] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 19؛ التقرير النهائي للجنة الزراعة 2010 الفقرتان، 17 و19 (د)، إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 63.

[60] وثيقة نتائج مؤتمر ريو+20، الفقرة 111

[61] التقرير النهائي للاجتماع 21 للجنة الزراعة (2009)، الفقرة 27؛ إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، النتيجة 2-3.

[62] إطار العمل الشامل المُحدّث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 2-2.

[63] http://www.egfar.org/gcard-2012

[64] http://www.fao.org/nr/water/landandwater_gsp.html

[65] استناداً، إلى جانب أمور أخرى، إلى النهج الذي تم تطويره في إطار زيادة الاستفادة من التغذية وأيضاً إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، الفصل 2-10، (5).

[66] الخط التوجيهي 10 من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني.

[67] http://www.who.int/nutrition/publications/code_english.pdf

[68] شبكة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع ونقص التغذية عند الأطفال التي يستضيفها برنامج الأغذية العالمي ويشترك في قيادتها منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، هي شبكة شراكات تقودها الحكومات وتتركز جهودها على إيجاد الحلول في ما بين الحكومات الوطنية، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاعات الخاصة، وذلك للإسراع بالتقدم الذي تحرزه البلدان بشأن الهدف الإنمائي للألفية 1، الغاية 2. وترمي هذه الشراكة إلى إنشاء منتدى لمسؤولي الأغذية والتغذية من الحكومات الوطنية للتشارك برؤاهم وطلباتهم والدروس المستفادة كلبنات بناء للنظام التغذوي الدولي.

[69] http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA65/A65_11-en.pdf

[70] (أُنظر الخط التوجيهي 8-1 الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء).

[71] الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، الفقرة 3-1 ("المبادئ العامة").

[72] التقرير النهائي للدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، المقرر (رابعا).

[73] الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، مقتطف من الفقرة 3-2.

[74] http://www.fao.org/publications/sofi-2010/en

http://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs/Docs0910/CFS36Docs/Final_Report/CFS36_Final_Report_K9551_E.pdf

[75] التقرير النهائي للدورة 36 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرتان 24-25.

[76] التقرير النهائي للدورة 39 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 8.

[77] التقرير النهائي للدورة 39 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 9

[78] يستند هذا القسم بدرجة كبيرة إلى إعلان قمة روما بشأن الأمن الغذائي العالمي لعام 2009، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإلى إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، وإلى العديد من الوثائق والصكوك الأخرى التي تعكس توافقا في الآراء واسع النطاق ومتنامٍ بشأن أفضل السبل لتصميم، وتنسيق، وتنفيذ، ودعم وتمويل ورصد استراتيجيات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية.

[79] إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 8

[80] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 9.

[81] قامت بصياغتها وحدة الحق في الغذاء لدى منظمة الأغذية والزراعة.

[82] الحق في الغذاء – لكي يحدث ذلك. منظمة الأغذية والزراعة 2011. ص55

[83] http://www.oecd.org

[84] المبادرات والتنظيمات التي عُرضت على لجنة الأمن الغذائي حتى الآن تشمل برنامج التنمية الزراعية الشامل في أفريقيا/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية التابعة لمشروع تشجيع المساواة بين الجنسين والحصول على الأرض والمياه التابع لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ "وميثاق غرب أفريقيا لمنع الأزمات الغذائية وإدارتها" التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل؛ والسلطة الحكومية الدولية للتنمية – القرن الأفريقي؛ والاجتماع الوزاري المعنى بالأمن الغذائي للتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومبادرة رابطة جنوب شرق آسيا بشأن الأمن الغذائي، والقمة المعنية بالأغذية في منطقة المحيط الهادئ نيابة عن الفريق العامل المعنى بالأمن الغذائي في منطقة المحيط الهادئ؛ و "مبادرة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للتحرر من الجوع بحلول 2025"، والاجتماع المخصص بشأن الزراعة الأسرية لدى السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، ومبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية المعنية بالأمن الغذائي. التقريران النهائيان للدورتين 36 و37 للجنة الأمن الغذائي العالمي.

[85] المبدأ 2: "تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، وتحسين عملية تخصيص الموارد، وتجنّب الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة" والمبدأ 4: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً قوياً من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف، وقدرتها على الاستجابة والتنسيق، وفعاليتها.

[86] http://www.undg.org/?P=7

[87] http://wbi.worldbank.org/wbi/devoutreach/article/531/triangular-cooperation-opportunties-risks-and-conditions-effectiveness
http://southsouthconference.org/wp-content/uploads/2009/10/E_Book.pdf

[88] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 54.

[89] يجري تحديث الإحصاءات الخاصة بالمعونة الإنمائية الرسمية بصورة منتظمة من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:
http://www.oecd-ilibrary.org/development/development-aid-net-official-development-assistance-oda_20743866-table1

[90] في عام 1970، تم الاتفاق لأول مرة على الرقم المستهدف 0.7 في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية/إجمالي الدخل الوطني وتمت المصادقة عليه مرات عدة على أعلى مستوى أثناء المؤتمرات الدولية للمعونة والتنمية:

وفي 2005، اتفقت البلدان الـ 15 ، التي كانت أعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2004، على بلوغ هذا الهدف بحلول 2015.

استخدم الرقم المستهدف 0.7 في المائة كمرجع بالنسبة للالتزامات السياسية لعام 2005 لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من الاتحاد الأوروبي، وقمة جلينجلز للثمانية الكبار والقمة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

[91] خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996، الفقرة 53، الهدف 6-2، والفقرة 53، البندان (م) و (ن)؛ والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، الفصل الثالث، الفقرة 11.

[92] http://www.fao.org/docs/eims/upload/294891/GCARD%20Road%20Map.pdf. أدت إسهامات آلاف أصحاب المصلحة من جميع القطاعات والتفاعلات الدينامية بينهم إلى إنشاء خارطة الطريق للمؤتمر العالمي المعنى بالبحوث الزراعية من أجل التنمية، موفرة مساراً واضحاً إلى الأمام بالنسبة لجميع المعنيين. وتُبرز خارطة الطريق التغيرات العاجلة اللازم إدخالها عالمياً على نظم البحوث الزراعية من أجل التنمية، لتناول الأهداف العالمية لتخفيض معدلات الجوع والفقر، وخلق فرص زيادة الدخل مع ضمان الاستدامة البيئية في نفس الوقت، والوفاء بصفة خاصة باحتياجات المزارعين والمستهلكين الذين يعانون من فقر الموارد.

[93] بالاستناد إلى الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، الخطوط التوجيهية 12-1، و12-2 و12-3

[94] توجد فجوة تمويلية قدرها عشرة مليارات دولار أمريكي للتدخلات التغذوية النوعية؛ ومن المهم كذلك تسعير تكاليف التدخلات التي تستجيب لاعتبارات التغذية.

[95] http://www.agra-alliance.org/section/work/finance

[96] http://vam.wfp.org/

[97] Topic Box 16

[98] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرة 57.

[99] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرتان 54-55. صادقت اللجنة كذلك على عدد من التوصيات البرامجية والتقنية المحددة ذات الصلة برسم الخرائط التي يمكن الاطلاع عليها في الملحق ياء من ذلك التقرير.

[100] التقرير النهائي للدورة 37 للجنة الأمن الغذائي العالمي، الفقرات 29 (11) و44 و52. والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، الفقرة 26-4.